**الإمبريالية غير الرسمية في أوروبا والإمبراطورية العثمانية:**

**ترسيخ الجذور الأسطورية للغرب**

إن مصطلحي "الاستعمار غير الرسمي" و"الإمبريالية غير الرسمية" من المصطلحات الشائعة نسبياً في الأدبيات المتخصصة. وقد صاغ مصطلح "الاستعمار غير الرسمي" ـ أو أقره على الأقل ـ سي آر فاي (1940: (المجلد 2) 399) بمعنى الموقف الذي تتمكن فيه دولة قوية من فرض سيطرتها المهيمنة على إقليم لا تملك السيادة عليه. وقد سخر المؤرخان الاقتصاديان جون غالاغر ورونالد روبنسون (1953) من هذا المصطلح، وطبقاه لدراسة التوسع الإمبراطوري البريطاني غير الرسمي على أجزاء من أفريقيا. ومن السهل إثبات الاختلاف بين الاستعمار غير الرسمي والاستعمار الرسمي: ففي الحالة الأولى، تكون السيطرة الفعلية الكاملة غير ممكنة، ويرجع هذا أساساً إلى استحالة تطبيق القوة العسكرية والسياسية المباشرة في البلدان التي تتمتع في الواقع باستقلال سياسي. فلديها قوانينها الخاصة، وتتخذ القرارات بشأن متى وأين تفتح المتاحف وكيفية تثقيف مواطنيها. ولكن من أجل البقاء في العالم الدولي، تحتاج هذه الدول إلى بناء تحالفات مع القوى الرئيسية، وهذا يأتي بثمن. كانت العديد من دول العالم في هذا الوضع في منتصف العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر: أوروبا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والإمبراطورية العثمانية، وبلاد فارس، والدول المستقلة في الشرق الأقصى وأميركا الوسطى والجنوبية. ومع ذلك، فإن التصنيف البسيط للدول إلى قوى إمبريالية وإمبراطوريات غير رسمية ومستعمرات رسمية ليس سوى أداة تحليلية مفيدة تظهر عيوبها عند النظر إليها عن كثب. كانت بعض الدول التي يتم تضمينها كمستعمرات غير رسمية في الجزء الثاني من هذا الكتاب إمبراطوريات في حد ذاتها، مثل الإمبراطورية العثمانية، وإيطاليا منذ السنوات الأخيرة من القرن (لا روزا 1986)، وبالتالي كان لديها مستعمراتها غير الرسمية والرسمية. والسبب وراء وضعها معًا هنا هو أنه في كل منها كان هناك اعتراف بالحاجة إلى التحديث وفقًا للنماذج التي يهيمن عليها الغرب. كان لجميعهم حضور أوروبي (شمالي) في أراضيهم

- في البداية كان البريطانيون والفرنسيون في المقام الأول، يليهم الألمان وأفراد من دول أوروبية أخرى، معظمهم من إمبراطوريات أخرى إما كانت حية مثل إمبراطوريتي النمسا والمجر أو في طور الانحدار مثل السويد والدنمرك. كان بعض هؤلاء الأوروبيين

**علم الآثار للإمبريالية غير الرسمية**

وقد وثقت بعض هذه الإمبراطوريات بتقديم المشورة في المسائل السياسية والثقافية، أو حتى عُيِّنت لتغريب بلدانها. ومع ذلك، فإن التمييز بين الإمبريالية الرسمية وغير الرسمية يصبح غير واضح عندما أصبحت بعضها محميات شبه تابعة لإحدى القوى الإمبريالية الرئيسية، ومصر هي مثال على ذلك (أصبحت مصر تحت الاحتلال العسكري البريطاني "المؤقت" في عام 1882 ومحمية مناسبة بين عامي 1914 و1922). وقد يكون للإمبراطوريات غير الرسمية أيضًا استعمار داخلي في أراضيها. وسيتم تحليل بعض هذه المشاكل بمزيد من التفصيل في الجزأين الثاني والثالث من هذا الكتاب. يتناول الجزء الثاني الإمبريالية غير الرسمية، ويتحول الجزء الثالث إلى علم الآثار في المستعمرات الرسمية.

في عام 1906، نُشرت واحدة من أولى الدراسات التاريخية الشاملة لعلم الآثار. وقد سرد مؤلفها، الأستاذ الألماني أدولف ميخائيلس (1835-1910)، في أحد عشر فصلاً مطوّلاً ما اعتبره أبرز الأحداث في تاريخ هذا التخصص. وقد حظيت إيطاليا واليونان بأكبر قدر من الاهتمام في تسعة فصول. وكان الفصل العاشر مخصصاً لـ"الاكتشافات الفردية في البلدان النائية"، والتي تضمنت مصر وبابل وشمال أفريقيا وأسبانيا. واختتم العمل ببعض التعليقات على تطبيق العلم على علم الآثار. ولم يشكل سوى القليل من الآثار في العالم الاستعماري، أي ما وراء إيطاليا واليونان الكلاسيكيتين وأصول الحضارة الأوروبية المتخيلة في مصر والشرق الأدنى، جزءاً من رواية ميخائيلس. فقد تجاهل الآثار في آسيا (باستثناء أطرافها الغربية)، وأستراليا، وجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وأميركا. ومن المثير للاهتمام أن علم الآثار في القارة الأوروبية خارج الأراضي الكلاسيكية قد تم تجاهله أيضاً. ومع ذلك، فإن هذا الفصل وجزء من الفصل الذي يليه سوف يركزان على علم الآثار الذي تناوله مايكلز. وفي كليهما، سوف يدور النقاش حول الإمبريالية غير الرسمية.

وربما يكون من المثير للجدال أن تبدأ مناقشة الإمبريالية غير الرسمية بمنطقتين أقل قوة سياسياً في أوروبا، إيطاليا واليونان، حيث مثلت البقايا القديمة عاصمة رمزية قوية للقوى الإمبريالية الأوروبية خلال الفترة التي نوقشت في هذا الفصل، من ثلاثينيات القرن التاسع عشر فصاعداً.

**الإمبريالية غير الرسمية في أوروبا**

**الإمبريالية غير الرسمية في أوروبا حتى سبعينيات القرن التاسع عشر**

وبعد أن انتهت المغامرة النابليونية بالهزيمة، تم التوصل إلى اتفاق ضمني يقضي بإنشاء منطقة محمية من الغزو الإمبراطوري. وقد ضمت هذه المنطقة كل الدول الأوروبية، بما في ذلك الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط: إسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، واليونان منذ عام 1830. وعلى مدى السنوات المتبقية من القرن التاسع عشر، كان لزاماً على القوى العظمى أن تبحث في أماكن أخرى عن أراضٍ لاستغلالها اقتصادياً. ولكن في عام 1830، أصبحت أوروبا الغربية منطقة محمية من الغزو الإمبراطوري.

**أوروبا والدولة العثمانية**

في حين اعتُبِرت السيطرة الصريحة على أوروبا المتوسطية غير مقبولة، كانت المساعدات السياسية والمكاسب الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع الهيمنة الثقافية خيارات أكثر قبولًا. وفي إطار الجانب الأخير، لعبت الآثار دورًا مهمًا في إيطاليا واليونان، حيث تطورت الحضارتان الرومانية واليونانية في العصور القديمة. ويفسر غياب الآثار الجذابة على نحو مماثل في إسبانيا والبرتغال سبب اعتدال نطاق التدخل بشكل ملحوظ في هذه البلدان، على الرغم من استقبال بعض علماء الآثار الأجانب الراغبين في دراسة أنقاضها وبعض الاهتمام المؤسسي (على سبيل المثال نشرة الجمعية الأكاديمية الفرنسية الإسبانية البرتغالية التي بدأت في سبعينيات القرن التاسع عشر). لم تصبح الآثار الإمبراطورية في هذه البلدان ذات أهمية متواضعة إلا عندما دفعت مخاطر إجراء البحوث أثناء عدم الاستقرار السياسي في شرق البحر الأبيض المتوسط ​​بعض علماء الآثار الذين كانوا يفضلون التواجد في اليونان نحو الغرب (بليش 2001؛ ديلوناي 1994؛ رويارد 1995). إن السبب وراء التباين في التعامل بين إيطاليا واليونان من ناحية، وأسبانيا والبرتغال من ناحية أخرى، يكمن في القوة التي كان النموذج الكلاسيكي يتمتع بها في الخطابات الوطنية والإمبريالية. فلم تعد روما واليونان ـ وليس أسبانيا أو البرتغال ـ تلعبان الآن دوراً حاسماً في تكوين الحضارة فحسب، كما كانت الحال في وقت سابق من القرن (الفصل الثالث)، بل وأيضاً في الإمبراطوريات الأوروبية ذاتها: فقد سعت كل من القوى إلى تقديم أمتها باعتبارها الوريث الأعظم لروما الكلاسيكية والمدن اليونانية القديمة، وقدرتها على توسيع نفوذها الثقافي و/أو السياسي.

وإذا كانت البعثات التي ترعاها الدولة، وخبراء الآثار الوطنيون، وجمعياتهم وأكاديمياتهم، وأول علماء الآثار العاملين في المتاحف، قد شكلوا في السنوات الأولى من القومية لاعبين رئيسيين في علم الآثار في الحضارات العظيمة الكلاسيكية، فإن الجديد الذي لا جدال فيه في علم الآثار في إيطاليا واليونان في عصر الإمبريالية كان المدرسة الأجنبية. فقد عملت المؤسسات التي أنشئت في المدن الإمبراطورية ـ المتاحف، وكراسي الجامعات (بما في ذلك كاسبر ج. روفينس (1793-1835)، الذي عُيِّن في عام 1818، لتدريس كل من عالم الآثار الكلاسيكي، وغيره) ـ كدعم لعلم الآثار الذي تم تنفيذه في إيطاليا واليونان. وفي إيطاليا واليونان، مثلت المدارس الأجنبية قطيعة واضحة مع عصر الأكاديميات الكوزموبوليتانية ما قبل الوطنية. وعلى النقيض من ذلك، في نهاية القرن التاسع عشر، كان النقاش مقتصراً إلى حد ما على مجموعات من العلماء من نفس الجنسية الذين ناقشوا موضوعات علمية بلغاتهم الوطنية الخاصة. إن التأثير الذي تخلفه هذه المجموعات من العلماء على المستوى الدولي في نفس المدينة لا يزال في حاجة إلى التحليل. ولابد أن المنافسات والتنافس، فضلاً عن التواصل العلمي، لعبت جميعها دوراً في هذا. فقد مثلت العقود الوسطى من القرن العشرين فترة انتقالية للمؤسسة القائمة، وهي معهد المراسلات الأثرية.

تأسست في روما عام 1829، وكانت لا تزال ذات طابع دولي. وكان ملهمها آنذاك الشاب إدوارد جيرهارد (1795-1867)، الذي كان يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في دراسة الآثار القديمة والآثار الإيطالية، وكما نصت القوانين،

جمع وتعريف جميع الحقائق والاكتشافات الأثرية المهمة

- أي من العمارة والنحت والرسم والتضاريس والنقوش - التي يتم تسليط الضوء عليها في عالم العصور القديمة الكلاسيكية، حتى يمكن إنقاذها من الضياع، ومن خلال التركيز في مكان واحد يمكن جعلها في متناول الدراسة العلمية.

(في مارشان 1996أ: 55).

كان أعضاء المعهد يتألفون في الأساس من علماء إيطاليين وفرنسيين وألمان (مارشاند 1996أ: 56). وكان المعهد يدعم ويلد وورك ويقدم المنح، وينشر مجلته الخاصة، "تحليل المعهد"، ويطبع دراسات متخصصة أخرى (جران-آيمريش 1998: 52-55). ومع ذلك، وعلى الرغم من مكانته الدولية، فإن العلماء من جنسيات مختلفة تلقوا معاملة غير متساوية. وكان السبب في ذلك هو أن التمويل جاء في الأساس من مصدر واحد ـ الدولة البروسية، وهي سخاء مرتبط عمداً بالوظيفة الدبلوماسية للمعهد في الدولة الألمانية (مارشاند 1996أ: 41، 58-59). لذا، فلا ينبغي أن يكون مفاجئاً أن يصبح معهد المراسلات الأثرية مؤسسة رسمية تابعة للدولة البروسية في عام 1871 بعد توحيد ألمانيا، ثم تحول إلى المعهد الأثري الألماني بعد فترة وجيزة، وتحول منزله في روما إلى أحد فروعه. وفي عام 1874 تمت ترقيته إلى معهد إمبراطوري (ديخمان 1986؛ مار تشاند 1996أ: 59، 92). وعلى الرغم من هذا، ظلت اللغة الرسمية للمعهد هي الإيطالية حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر (مارتشاند 1996أ: 101).

كما نظم معهد المراسلات الأثرية علم الآثار الأجنبي في اليونان. ومع ذلك، فإن الأفراد الذين تم دعمهم لدراسة الآثار اليونانية كانوا، وهذا ليس مفاجئًا، من أصل ألماني (جران أيمريش 1998: 182). وعلى الرغم من هذا، سافر علماء من بريطانيا وفرنسا أيضًا إلى اليونان المستقلة، وقاموا بمشاريع مثل الدراسات المعمارية للأكروبوليس في أربعينيات القرن التاسع عشر. بعد ذلك، انتقلت البطولة إلى الفرنسيين، وخاصة بعد افتتاح المدرسة الفرنسية في أثينا في عام 1846.

(**إتيان وإيتيان)**تيان 1992: 92-3؛ جران-آيمريش 1998: 121، 146، 179).

قامت المدرسة بمزيد من الأعمال على الأكروبوليس، وفي الغالب خلال خمسينيات القرن التاسع عشر، دعمت البعثات الاستكشافية إلى العديد من المواقع الأثرية بما في ذلك أوليمبيا وثاسوس من قبل علماء الآثار مثل ليون هوزي (1831-1922) وجورج بيرو (1832-1914). وفي الوقت نفسه، ركز الباحثون الألمان على تحليلات الآثار اليونانية القديمة.

**نحت النقش وإنتاج مجموعة من النقوش اليونانية**

(E´تيان &هـتيان 1992: 98 ؛ جران-آيمريش 1998: 147-8).

ومن الجدير بالملاحظة أن فكرة المدرسة الدولية لم تكن متبعة هنا.

كانت المدرسة الفرنسية في أثينا

**أوروبا والدولة العثمانية**

كانت المدرسة الفرنسية في أثينا هي المدرسة الأولى من بين العديد من المدارس التي تم افتتاحها خلال الفترة الإمبراطورية. وفي ندوة نُظِّمت للاحتفال بالذكرى المائة والخمسين لتأسيس المؤسسة، أشار جان مارك ديلوناي (2000: 127) إلى أنه بالإضافة إلى المعارضة ضد الألمان، كان إنشاء المدرسة الفرنسية في أثينا مرتبطًا أيضًا بالمنافسة ضد البريطانيين، وإلى حد ما، ضد الروس الذين اشتكوا من تأسيسها. وكان دورها الدبلوماسي قويًا لدرجة أنه حتى عندما تم عزل النظام الملكي الفرنسي في عام 1848، لم يلحق بالمدرسة الفرنسية أي أذى. وكما يزعم ديلوناي، كان للبريطانيين في اليونان تجارهم وبحارتهم، وللروس رجال الدين الأرثوذكس، وللألمان الملكية اليونانية ذات الأصل البافاري. لم يكن للفرنسيين سوى مدرستهم الخاصة. وعندما فكر الألمان في فتح فرع منافس في أثينا، تحول العداء الفرنسي التقليدي للبريطانيين نحو الألمان (المصدر نفسه، 128).

وبالانتقال إلى روسيا، كانت هناك لجنة للاكتشافات الأثرية في روما تعمل منذ أربعينيات القرن التاسع عشر على الأقل، والتي وظفت ستيفان جيديونوف، الذي أصبح فيما بعد مديرًا لمتحف الإرميتاج. وفي أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، تمكن من الحصول على 760 قطعة من الفن العتيق، معظمها من مقابر إتروسكانية. وقد جمع هذه القطع ماركيز دي كافيلي، جيامبييترو (جيوفاني بييترو) كامبانا (1808-1880)، المعروف بكونه راعي لصوص المقابر في القرن التاسع عشر (نورمان 1997: 91). واشترى متحف ساوث كنسينغتون أجزاء أخرى من المجموعة

ــ باستثناء الآثار ــ ومتحف نابليون الثالث ــ وهو متحف مثير للجدل وزائل افتُتح وأغلق في عام 1862 في باريس ــ ثم وزعها فيما بعد على متاحف في مختلف أنحاء فرنسا (جران آيمريش 1998: 168-178).

وعلى النقيض من الوضع في الإمبراطورية العثمانية، كان الخبراء في إيطاليا واليونان يكتفون بدراسة الآثار في الموقع بسبب الحظر المفروض على خروج أي آثار من البلاد. وفي العديد من الولايات الإيطالية كان هذا هو الحال لفترة طويلة. ورغم أن نجاح اللوائح لم يكن متكافئاً، فإن التجربة النابليونية أعادت تنشيط العزم على منع الأعمال الفنية القديمة من مغادرة البلاد: فقد صدرت تشريعات جديدة مثل المرسوم الروماني لعام 1820 في هذا السياق (باربانيرا 2000: 43). وفي اليونان، تم حظر تصدير الآثار أيضًا في عام 1827 (جران-آيمريش 1998: 47)، على الرغم من أن استمرار التجارة في الآثار جعلها غير فعالة جزئيًا. ونظرًا لاستحالة الحصول على ثروات لمتاحفهم بوسائل رسمية، جنبًا إلى جنب مع معارضة علماء الآثار المحليين للأجانب الذين يقومون بالتنقيب في بلدانهم، فقد قام معظم علماء الآثار الأصليين بالحفريات في إيطاليا واليونان. ومن الأمثلة على ذلك في إيطاليا، كارلو فيا (1753-1836)، وأنطونيو نيبي (1792-1836)، وبييترو دي لا روزا ولويجي كانينا (1795-1856) في روما (مواتي 1993: الفصل 5)، وجوزيبي فيوريلي في بومبي. وفي اليونان، كان علماء الآثار الرئيسيون هم كيرياكوس بيتاكيس وستيفانوس كومانوديس

بانايوتيس ستاماتاكيس (**ايتيان**1992: 90-1؛ بتراكوس 1990). هذه ليست سوى أسماء قليلة لمجموعة متزايدة العدد من علماء الآثار المحليين الذين يعملون في الخدمات الأثرية وفي عدد متزايد من المتاحف. وعلى الرغم من أن معظم جهودهم ركزت على العصر الكلاسيكي، فقد تم تطوير أنواع أخرى من علم الآثار مثل علم الآثار ما قبل التاريخ وعلم الآثار الكنسية وعلم الآثار في العصور الوسطى (أفجولي 1994؛ جيدي 1988؛ لوني 2002؛ مواتي 1993: 110-114). ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة تطوير ما يسمى بعلم الآثار المقدس، المستوحى من اهتمام المحامي الإيطالي جيوفاني باتيستا دي روسي (1822-1894). وعلى أساس دراسة وصف سراديب روما الواردة في الوثائق، تمكن من تحديد موقع العديد منها بدءًا من سراديب القديس كاليست في عام 1844. وحظيت جهوده بدعم البابا بيوس التاسع، الذي أنشأ في عام 1852 اللجنة البابوية للآثار المقدسة.1 وفي ظل هذه المؤسسة استمرت اكتشافات الآثار الأخرى المرتبطة بالكنيسة المسيحية في الماضي. ومع ذلك، فإن تاريخ علم الآثار الأكثر عمومية صامت في وصف إنجازات علماء الآثار الإيطاليين.

وبسبب الحظر المفروض على تصدير الآثار، لم تكن البلدان راغبة في تمويل أعمال التنقيب، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات التي سنناقشها لاحقًا. وهذا يعني أن معظم علماء الآثار الأجانب ركزوا دراساتهم على المواقع التي تم التنقيب فيها بالفعل وعلى الآثار القديمة. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن عمل الخبراء جاء جنبًا إلى جنب مع عمل مستهلكين آخرين للآثار؛ فبالإضافة إلى الرسامين وغيرهم من الفنانين في ستينيات القرن التاسع عشر، كان هناك نوع آخر من الغربيين مهتمًا بالآثار القديمة: المصور الفوتوغرافي. وقد زادت الصور الفوتوغرافية من تداول صور العصور القديمة ويسرت التجربة البصرية للنموذج الكلاسيكي (هاميلاكيس 2001): وهو النموذج الذي تم فيه عزل الآثار القديمة عن سياقها الحديث، وتم التأكيد على حجمها وعظمتها، ورمزت إلى المعرفة والحكمة، وأكثر من أي شيء آخر، أصل الحضارة الغربية.

كانت الفلسفة الوضعية، التي انتشرت في مختلف أنحاء العالم الأكاديمي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سبباً في إنتاج الكتيبات في هذه الفترة. وقد دفع الوضعيون إلى أقصى حد فهم القرن الثامن عشر التجريبي للمعرفة. ولابد أن يكون هذا الفهم تجريبياً.

بين قوسين يجب أن نقول إن علم الآثار المقدس كان له تأثير ليس فقط في البلدان الكاثوليكية الأخرى مثل إسبانيا، حيث كان من بين أعضاء الكنيسة الكاهن الكاتالوني جوزيب جوديول كونييل (1872-1931)، الذي نظم المتاحف وحصل على كرسي علم الآثار المقدس في معهد فيك اللاهوتي في عام 1898. في بريطانيا، بدأت حركة لدراسة المباني الدينية في أربعينيات القرن التاسع عشر (بيجوت 1976) واستمرت لمعظم القرن. كانت الأحداث في بريطانيا لها نظائر في جميع أنحاء أوروبا (دي ماير وفيربوست 2000)، وشملت كنائس أخرى مثل الكنيسة الأرثوذكسية (الفصل 9). بدأ أعضاء كنيسة إنجلترا دراسات حول العمارة الدينية في أربعينيات القرن التاسع عشر (بيجوت 1976) وتمكنت الكنيسة نفسها طوال القرن التاسع عشر من تجنب التشريعات التي فرضت سيطرة الدولة على المباني التي تملكها (ميلي 2000: 211).

كانت هذه المعلومات موثوقة وقابلة للتصديق، ولا تحتوي على أي نوع من التكهنات. وبالتالي، كانت المعرفة تستند حصريًا إلى الظواهر التي يمكن ملاحظتها أو تجربتها. ولهذا السبب، اتخذت الملاحظة والوصف والتنظيم والتصنيف أو التصنيف النمطي شكل فهارس كبيرة ذكرت النقوش القديمة والجديدة على الرغم من أنها تجاوزت إلى حد كبير سوابقها في القرن الثامن عشر. ومن الأمثلة على ذلك، في إيطاليا، التحقيقات في النسخ الرومانية للنحت اليوناني، والبحث في العالم الأتروسكاني، حيث تم التحقيق في التأثيرات اليونانية على وجه الخصوص

(Gran-Aymerich 1998: 50؛ Michaelis 1908: ch. 4؛ Stiebing 1993: 158).

في عام 1862، بدأ ثيودور مومسن (1817-1903) في تنظيم Corpus Inscriptionum Latinorum (Moradiellos 1992: 81-90)،

وهو فهرس شامل للنقوش اللاتينية. لقد كان الأكاديميون الألمان طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر هم الرائدون في مجال العلوم على النقيض من الفرنسيين. وقد سمح البحث والنقد الدقيق لعلماء الآثار ومؤرخي الفن بكسر الوحدة الجغرافية التي كان يعتقدها الفن اليوناني القديم (ويتلي 2000). ولم تكن التجريبية والوضعية تعنيان إهمال السياسة. وكان مومسن واضحاً للغاية بشأن الهدف السياسي لعمله. فقد زعم أن المؤرخين لديهم واجب سياسي وتربوي لدعم أولئك الذين اختاروا الكتابة عنهم، وأنهم لابد وأن يحددوا موقفهم السياسي. وينبغي للمؤرخين أن يكونوا مقاتلين متطوعين يقاتلون من أجل الحقوق والحقيقة وحرية الروح البشرية (مورادييلوس 1992: 87).

**الإمبريالية غير الرسمية في أوروبا في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين**

ومنذ ستينيات القرن التاسع عشر شهدت إيطاليا تطورات سياسية مهمة. وكما كانت الحال في اليونان، لم يكن من الممكن أن تحدث هذه التطورات ـ على الأقل في ضوء تطور الأحداث ـ خارج إطار القومية. ورغم أن وحدة إيطاليا انتهت عملياً بحلول عام 1860، فإنها لم تعتبر مكتملة إلا بعد ضم روما في عام 1870. وأصبحت الآثار الإيطالية، التي نظمتها منذ عام 1870 هيئة الآثار التابعة للدولة ـ هيئة الآثار الإيطالية ـ من اختصاص الإيطاليين. وكانت هناك استثناءات، ولكن الدولة الإيطالية لم تكن حريصة على قبولها. وكان من الواضح أن هذه الاستثناءات سوف تتضح لأولئك الذين حاولوا مخالفة القواعد الضمنية. وكانت هذه هي تجربة أحد أعضاء المدرسة الفرنسية الذي حصل على إذن بحفر مقبرة قديمة في تسعينيات القرن التاسع عشر. وبعد فترة وجيزة من اكتشافات ورست، تم تعليق هذا العمل، ثم استؤنف تحت إشراف الوزارة الإيطالية (جران أيمريش 1998: 320). وفي بعض الحالات، نشأت نزاعات بين الخبراء الإيطاليين وغيرهم من الخبراء ـ مثل تلك التي نشبت مع علماء الآثار الألمان في أعقاب اكتشاف قطعة أثرية في الكنيسة الرومانية

كان للمنتدى بعض الأصداء في الصحافة حيث اكتسبت الأخبار بعض النغمات القومية (Moatti 1989: 127).

كما تم استخدام المناسبات الدولية مثل اجتماع المؤتمر الدولي للأنثروبولوجيا والآثار ما قبل التاريخ (CIAPP) في بولونيا في عام 1871 لتعزيز المشاعر القومية من قبل المنظمين الإيطاليين، على الرغم من أن هذه المنافسات الأكاديمية أدت إلى انتقادات من قبل بعض علماء الآثار الإيطاليين

(Coye & Provenzano 1996).

ولقد كانت القومية أيضاً مهمة في الطريقة التي ينظر بها اليونانيون إلى ماضيهم. فقد أدى توسع أراضي اليونان طيلة القرن التاسع عشر، واستحواذها على مناطق مثل الجزر الأيونية في عام 1864، وثيساليا وجزء من إبيروس في عام 1891، إلى الرغبة في محو الماضي العثماني. وقد أوضح أحد طلبات التغيير أن ذلك كان ضرورياً لأن "الأسماء البربرية المتنافرة... تمنح أعداءنا وكل أوروبي يكره اليونان الفرصة لتوجيه عدد لا يحصى من الإهانات إلينا، نحن اليونانيون المعاصرون، فيما يتصل بنسبنا" (في ألكسندري 2002: 193). كما ستتبنى الشعارات أيضاً صوراً قديمة. ولن يكون المحلي سوى مستوى واحد في التشكيل الجماعي للهوية الوطنية؛ وكانت هناك مستويات أخرى على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية. وكان لهذا البناء توتراته التي ساعدت في حد ذاتها على تعزيز صورة الأمة (ألكسندري 2002). وعلى المستوى الأكاديمي، فإن أول تاريخ وطني متكامل لليونان، وهو تاريخ الأمة الهيلينية الذي كتبه كونستانس تينوس باباريجوبولوس باللغة اليونانية بين عامي 1865 و1876 (جورجوريس 1996: 252)، قد قبل الماضي الكلاسيكي باعتباره الفترة التأسيسية للأمة اليونانية. وفي هذا السرد، ارتبطت اليونان القديمة بعصر ذهبي رئيسي ثانٍ أكثر قتامة، وهو العصر البيزنطي في العصور الوسطى (جورجوريس 1996: 255-256). وكما هو الحال في البلدان الأوروبية الأخرى (الفصول من 11 إلى 13)، بدأت العصور الوسطى تكتسب حضورًا أقوى من خلال هذه الروايات عن العصور الذهبية الوطنية (جورجوريس 1996: 259). ومع ذلك، فإن جاذبية علم الآثار القديم ستظل قوية بالنسبة لليونانيين - كما هو الحال حتى الآن. في ذلك الوقت، كان هذا المشروع فعالاً، على سبيل المثال، في المطالبات السياسية اليونانية بضم مناطق أخرى خارج الحدود التي أنشئت في عام 1829. لم تتشكل الدولة المستقلة الأولى في اليونان إلا من عدد قليل من الأراضي اليونانية وتركت جانباً العديد من الأراضي الأخرى التي يسكنها سكان يونانيون في الغالب. اقتربت فكرة ميجالي، أو "الفكرة العظيمة"، كما أطلق على هذا المشروع، من الواقع على مدار العقود التالية مع دمج الجزر الأيونية السبع التي كانت تحت الحماية البريطانية في عام 1864، وثيساليا في عام 1881، وكريت في عام 1912، واليونانية.**مقدونيا في عام 1913 (E´tienne & E´**في اليونان، كانت الأهمية الممنوحة لعلم الآثار كبيرة لدرجة أنه كان مدعومًا ماليًا بمصدر سخي، وهو اليانصيب، الذي تم تخصيص أمواله بالكامل للآثار من عام 1887 حتى عام 1904. بعد ذلك التاريخ، كان على علم الآثار أن يشارك في تمويل الآثار.

**تمويل اليانصيب من خلال المدفوعات إلى Xeet في زمن الحرب (E´tienne & E´تيان 1992: 108-9).**

ولقد كانت روما القديمة واليونان نموذجين جذابين، لكل من القوميتين الإيطالية واليونانية، وللإمبريالية الأوروبية، وظل هذا هو الحال أثناء اندلاع الحماقة الإمبريالية التي شهدها العالم منذ عام 1870. وكانت المقارنات تُعقد بانتظام بين روما القديمة والإمبراطوريات الحديثة، والتي كانت في البداية بريطانيا وفرنسا (بيتس 1971؛ فريمان 1996؛ هينجلي 2000؛ جينكينز 1980، ولكن انظر برانت 1965). ولكن إذا كان نموذج روما بمثابة نموذج بلاغي لإلهام الساسة، فإن الجانب الآخر من العملة كان صحيحًا أيضًا. فقد أبرزت العديد من الدراسات التأثير الذي خلفته الأحداث المعاصرة على تفسيرات المؤرخين وعلماء الآثار للماضي (أنجيليس 1998؛ بيرنال 1994؛ هينجلي 2000؛ ليويسي 1998).

ولقد أدى إنشاء المدارس الأجنبية إلى مزيد من المنافسة بين الإمبراطوريات. ولم ينظر البريطانيون إلى المؤسسات الجديدة التي أنشأتها ألمانيا وفرنسا في اليونان بنظرة محايدة. ففي عام 1878 نشرت صحيفة التايمز رسالة كتبها ريتشارد كليفرهاوس جيب (1841-1905)،2 وكان آنذاك أستاذاً للغة اليونانية في جامعة جلاسكو، تساءل فيها عن السبب الذي جعل بريطانيا تتخلف عن فرنسا وألمانيا في افتتاح معاهد للآثار في أثينا وروما (وايزمان 1992: 83). وكانت الهيبة الوطنية على المحك. وفي نهاية المطاف، تم إنشاء الأكاديمية البريطانية في أثينا في عام 1884 (وايزمان 1992: 85). وقد سبق ذلك إنشاء مجلة الدراسات الهيلينية في عام 1880. ولم يكن

للأكاديمية البريطانية سوى مطبوعتها الخاصة، وهي المجلة السنوية... منذ نهاية القرن، ولكنها كمؤسسة ظلت تعاني من نقص التمويل بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية (ويتلي 2000: 36).

تم افتتاح المدرسة الأمريكية للدراسات الكلاسيكية في أثينا في عام 1881، وبالتالي، قبل التأسيس البريطاني (ديسون 1998: 53-60؛ سكوت 1992: 31). ومن المدارس الأجنبية الأخرى في أثينا المدرسة النمساوية في عام 1898 والمدرسة**الإيطالية في عام 1909 (Beschi 1986; E´tienne & E´**ولقد شهدت روما موقفاً مماثلاً لما حدث في أثينا. ففي روما، سرعان ما تبع المبادرة الألمانية لتحويل معهد المراسلات الأثرية الدولي إلى المعهد الأثري الألماني في عام 1871 افتتاح المدرسة الفرنسية في عام 1873. ثم تبع ذلك افتتاح أكاديميات أخرى: المعهد التاريخي النمساوي المجري (1891)، والمعهد الهولندي (1904)، والأكاديمية الأميركية (1894)، والأكاديمية البريطانية (1899) (فيان 1992: في كل مكان).

بدأت الحفريات واسعة النطاق في أوليمبيا بواسطة الألمان، ثم شملت لاحقًا الحفريات الفرنسية في دلفي والأميركيين في أثينا.

كما أشار ريتشارد سي. جيب إلى ضعف مكانة الكرسي الوحيد لعلم الآثار الكلاسيكية في بريطانيا. فقد شغل كرسي ديزني في كامبريدج، الذي كان يشغله آنذاك رجل دين مغمور له بعض الاهتمامات بالعصور القديمة، بيرسي جاردنر، وهو عالم يوناني كان يعمل سابقًا في المتحف البريطاني وعالم لديه معرفة مباشرة بالحفريات في أوليمبيا وميسينا. وفي وقت لاحق، في عام 1887، أنشأت جامعة أكسفورد كرسي لينكولن وميرتون لعلم الآثار الكلاسيكية، والذي شغله جاردنر لمدة أربعين عامًا تقريبًا (وايزمان 1992: 83-4).

**أغورا (إتيان )** ولكن من المهم أن نلاحظ أن عدد الحفريات في إيطاليا واليونان كان أقل تواترا، ويرجع هذا جزئيا إلى أن الرعاة المحتملين ـ وخاصة الدولة والمؤسسات الرسمية ـ لم يكن من السهل إقناعهم بقيمة الحفر لمجرد توسيع نطاق المعرفة حول تلك الفترة. على سبيل المثال، كان على الأستاذ إرنست كورتيوس (1814-1896) أن يجادل لمدة عشرين عاما قبل أن ينجح في الحصول على تمويل حكومي من بروسيا لمشروعه لحفر موقع أوليمبيا اليوناني. وكان قد اقترح في الأصل حفر الموقع في عام 1853. وفي مذكرة أرسلها إلى وزارة الخارجية البروسية ووزارة التعليم، أوضح أن اليونانيين "ليس لديهم الاهتمام ولا الوسائل" للقيام بحفريات كبرى وأن المهمة كانت أكبر من أن يتحملها الفرنسيون، الذين بدأوا بالفعل في الحفر في أماكن أخرى. لقد كانت ألمانيا قد "استولت على الثقافة اليونانية داخلياً" و"نحن [الألمان] ندرك أن من الأهداف الحيوية لثقافتنا أن نستوعب الفن اليوناني في استمراريته العضوية الكاملة" (كورتيوس في مارشاند 1996أ: 81). إلا أن اندلاع الحرب بين روسيا والإمبراطورية العثمانية، حرب القرم (1853-1856)، أدى إلى تأخير مشروعه. وفي عام 1872 حاول كورتيوس مرة أخرى. وزعم أنه من أجل تجنب الانحطاط، يتعين على ألمانيا "قبول السعي غير المهتم بالفنون والعلوم باعتباره جانباً أساسياً من الهوية الوطنية وفئة دائمة في ميزانيات الدولة" (في مارشاند 1996أ: 84). ولكن محاولته فشلت مرة أخرى: فإلى جانب عدم الاستقرار في اليونان، كان عليه أن يضيف معارضة المستشار البروسي بسمارك، الذي رأى أن مساعيه غير مثمرة نظراً للحظر المفروض على إعادة الآثار إلى المتاحف الألمانية (مارشاند 1996أ: 82، انظر أيضاً 86).

وفي النهاية، تمكن كورتيوس من مواجهة معارضة بسمارك بدعم من ولي العهد البروسي فريدريش. وقد أدرك الأمير الأهمية الرمزية لحفر موقع يوناني كبير. وكما أوضح في عام 1873، "عندما يتم الحصول تدريجياً على كنز من الأعمال الفنية اليونانية الخالصة من خلال مثل هذا المشروع التعاوني الدولي ...، فإن الدولتين [اليونان وبروسيا] ستحصلان على الأرباح، ولكن بروسيا وحدها ستحصل على المجد" (في مارشاند 1996أ: 82). وأسفرت مفاوضات الأمير عن معاهدة الحفر التي وقعها الملك اليوناني جورج في عام 1874 (مارشاند 1996أ: 84). وبدأت حملة كورتيوس الأثرية في العام التالي واستمرت حتى عام 1881. ومن المؤسف أنه لم يتم إجراء أي اكتشافات كبيرة، على النقيض من الكمية الكبيرة من الوندات الناتجة عن الحفريات الألمانية في مدينة بيرغاموم اليونانية في تركيا في نفس السنوات (انظر أدناه). وعلى هذا فقد حظيت جهود كورتيوس بقدر ضئيل من التقدير العام (المصدر نفسه، ص 87-91). وعلى النقيض من الاكتشافات التي أسفرت عنها أعمال التنقيب في بيرغامون، فإن الاكتشافات التي أسفرت عنها أعمال التنقيب في أوليمبيا لم تكن مفيدة بالقدر الكافي للطموحات الإمبراطورية لألمانيا. ولقد أشار كورتيوس في وقت لاحق بمرارة إلى أن البيروقراطيين "يتلذذون بهذه الكتلة العرضية من القطع الأصلية [القادمة من بيرغامون] ويشعرون بأنها تعادل لندن" (في مارشاند 1996أ: 96ن).

ولم تكن الصعوبة في الحصول على رعاية الدولة مقتصرة على ألمانيا، بل كانت مشتركة بين جميع الدول، وكانت مرتبطة بمشاكل اقتناء المجموعات. وكانت القيود المفروضة على تصدير الآثار تعني أن المتاحف الكبرى في القوى الأوروبية، لتوسيع مجموعاتها بأشياء من أصل إيطالي ويوناني، كان عليها إما شراء مجموعات راسخة (جران-آيمريش 1998: 167؛ ميكايليس 1908: 76) أو اقتناء نسخ جصية من الأعمال الفنية القديمة الرئيسية من إيطاليا واليونان (هاسكل وبيني 1981؛ مارشان 1996أ: 166). وكما سيتم شرحه لاحقًا في هذا الفصل، فإن الأعمال الفنية كانت تُحصل بكميات كبيرة من خلال التنقيب و/أو النهب في بلدان أخرى ــ وخاصة تلك التي كانت تحت حكم الإمبراطورية العثمانية

ــ حيث كانت التشريعات أقل تقييدًا فيما يتصل بالآثار.

وعلى أية حال، فإن السحر الذي مارسته الحضارة اليونانية الرومانية كمثال للإمبريالية الحديثة كان يتجلى أيضاً في زيادة تأسيس علم الآثار الكلاسيكي في المدن الإمبراطورية في هذه الفترة. ففي فرنسا، شجعت الإصلاحات التي استلهمتها ألمانيا في الجامعات خلال السنوات الأولى من الجمهورية الثالثة (1871-1940) على إنشاء كراسي جديدة لعلم الآثار في جامعة السوربون والعديد من الجامعات الإقليمية، وكان يشغل هذه الكراسي عادة أعضاء سابقون في المدرسة الفرنسية في أثينا وروما (جران-آيمريش 1998: 206-227؛ شناب 1996: 58). في الولايات المتحدة، كان علم الآثار الكلاسيكي في البداية هو المحور الرئيسي للمعهد الأثري الأمريكي الذي أُنشئ في عام 1879. ويُعتبر تأسيسه بمثابة بداية إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التخصص في الولايات المتحدة

(ديسون 1998: الفصلان 2-4، وخاصة 37-53؛ باترسون 1991: 248). وخلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وهي فترة الذروة للإمبريالية، أصبح علم الآثار الأجنبي في اليونان وإيطاليا يتميز بالتنافس بين الدول الإمبراطورية في أبحاثها. وقد تجلى ذلك في ظهور المدارس الأجنبية في أثينا وروما. وكانت ألمانيا وفرنسا أول من بدأ هذا الاتجاه الجديد. ولم تكتف ألمانيا بتحويل معهد المراسلات الأثرية إلى مؤسسة بروسية في عام 1871 (ثم إلى المعهد الأثري الألماني) بل افتتحت أيضًا فرعًا في أثينا وبدأت في نشر Athenischen Mitteilungen. وقد استقبل الفرنسيون هذه الخطوة بقلق، فافتتحوا في عام 1873 مدرسة فرنسية في روما، وفي عام 1876 معهد الدراسات اليونانية.المراسلة، وبدأت في نشر نشرة E´إن أعضاء المجموعة الفرنسية في أثينا وروما (ديلوناي 2000: 129؛ جران-آيمريش 1998: 211) كانوا مسؤولين أيضاً عن تنظيم البعثات الاستكشافية في أرجيليا (الفصل التاسع)، وبناء شبكة إمبراطورية سيتم تحليلها أدناه. إن فحص تدفق الأفكار بين المستعمرات ـ حتى بين المستعمرات غير الرسمية والرسمية ـ سوف يسلط الضوء على الروابط المثيرة للاهتمام بين الفرضيات التي تمت معالجتها بشكل منفصل حتى الآن.

إن تحليل الروابط بين السياق السياسي للبحث وعلم الآثار في الحضارات اليونانية والرومانية في هذه الفترة يحتاج أيضاً إلى النظر في الأسباب وراء التركيز على اللغة والعرق. وكما حدث في الدراسات الأثرية للأمم الأوروبية الشمالية والوسطى (الفصل الثاني عشر وغيره)، فقد أصبح علم الآثار في إيطاليا واليونان أيضاً مستوحى بشكل متزايد من هذه المواضيع. وإلى جانب الأيديولوجيات الليبرالية التي تبناها علماء مثل ثيودور مومسن، اقترح نفس المؤلفين في كثير من الأحيان أهمية دراسة العرق واللغة في العصور القديمة. ففيما يتعلق بالأخيرة، على سبيل المثال، قدم علم اللغة البيانات اللازمة لإعادة بناء تاريخها القديم، والذي يمكن قراءته في الواقع باعتباره معادلاً مباشراً لتاريخ العرق لدى اليونانيين والرومان. وكانت المناقشات العرقية في علم الآثار اليوناني تدور حول الآرية. لقد نشأ الاعتقاد بوجود عرق آري من دراسات اللغة، وعلى وجه الخصوص، الاكتشاف الذي تم التوصل إليه في مطلع القرن العشرين حول ارتباط معظم اللغات في أوروبا باللغة السنسكريتية في الهند، وهو الارتباط الذي لا يمكن تفسيره إلا بوجود لغة بدائية (الفصل الثامن). ولم يكن من الممكن تفسير انتشار اللغات الهندو أوروبية من موطن بدائي إلا كنتيجة لهجرة قديمة لشعب ـ الآريين. وقد قيل إن هؤلاء كانوا غزاة الأراضي اليونانية الذين خلقوا الحضارات التاريخية ما قبل التاريخية التي اكتشفها هاينريش شليمان في ميسينيا، ومنذ عام 1900 في كنوسوس بواسطة آرثر إيفانز (ماكدونالد وتوماس 1990؛ كوين 1996؛ ويتلي 2000: 37). وكان يُنظَر إلى العرق الآري باعتباره متفوقاً على أي عرق آخر. وقد فُسِّر كمال الجسد اليوناني المعروض في النحت الكلاسيكي على أنه التمثيل المثالي للجسد الآري (لوسي 1998: 16-19). وبالتالي، كان الإغريق الكلاسيكيون يمثلون تجسيدًا للآرية، وهو ما وجد أيضًا في ورثتهم المعاصرين، الأمم الجرمانية، بما في ذلك بريطانيا (لوسي 1998؛ بولياكوف 1996 (1971)؛ تورنر 1981). في البداية، لم تكن هناك مثل هذه الادعاءات بالنقاء فيما يتعلق بالرومان القدماء. ومع ذلك، فُسِّرت مقبرة فيلانوفا، التي اكتُشِفَت في عام 1853، على أنها مقبرة لسكان وصلوا من الشمال - الهندو أوروبيين - مسؤولين في الأمد البعيد عن خلق الحضارة اللاتينية. ومع ذلك، أصبحت النقاء العرقي قضية في وقت لاحق.

**علم الآثار في الباب العالي سنوات التنظيمات (1839-1876)**

كان القرن التاسع عشر فترة من التغيير الشديد بالنسبة لتركيا. فباعتبارها مركز الإمبراطورية العثمانية، عانت من أزمة عميقة حيث شهدت القسطنطينية (إسطنبول اليوم)، عاصمة الأراضي في أوروبا وآسيا وأفريقيا، تقلص قوتها الإقليمية بشكل كبير حتى الانهيار النهائي للإمبراطوريتين.

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية في عام 1918 على النقيض من التصور الأوروبي الشائع، لم تظل الباب العالي (أي الإمبراطورية العثمانية) ساكنة طيلة هذه العملية. فقد استجابت الإمبراطورية بسرعة للصعود السياسي لأوروبا الغربية. فقد بدأت عملية التغريب في وقت مبكر من عام 1789، متغلبة على مقاومة القوى التقليدية في المجتمع العثماني. ومع ذلك، فإن ضعفها العسكري في مواجهة جيرانها الأوروبيين، والذي تجلى في الكوارث مثل خسارة اليونان وغيرها من الممتلكات في أماكن أخرى، دفع السلطان عبد المجيد ووزيره مصطفى رشيد باشا (رشيد باشا) إلى البدء في "إعادة التنظيم" في ما أطلق عليه سنوات التنظيمات (1839-1876). ومن التدابير الجديدة التي اتخذت في هذه الفترة إصدار تشريع في عام 1839 يعلن المساواة بين جميع الرعايا أمام القانون ـ وهو أحد مبادئ القومية المبكرة (الفصل الثالث) ـ وإنشاء نظام برلماني، وتحديث الإدارة جزئياً من خلال المركزية المتمركزة في القسطنطينية، ونشر التعليم (ديرينجيل 1998).

فيما يتعلق بالآثار، كانت النتيجة الأكثر وضوحًا لموجة أوروبة تنظيم الآثار التي جمعها الحكام العثمانيون منذ عام 1846. تم حفظ المجموعة أولاً في كنيسة القديسة إيريني.

**تتكون من أدوات عسكرية وآثار (أريك 1953: 7؛**

**أو**¨(زدوغان 1998: 114؛ شو 2002: 46-53).

يمكن قراءة افتتاح المتحف كموازنة للخطاب الغربي المهيمن، مما يجعل الآثار اليونانية الرومانية "أصلية" من خلال دمجها في تاريخ الدولة الإمبراطورية العثمانية الحديثة. وبالتالي، ادعت الإمبراطورية رمزياً أنها تمدن الطبيعة وتعزز الحق العثماني في الأراضي التي يطالب بها الأوروبيون المحبون للهيلينيين والأراضي التوراتية (شو 2000: 57؛ 2002: 59). في النهاية، نبتت المجموعة الصغيرة في سانت إيريني في المتحف الإمبراطوري العثماني، الذي تم إنشاؤه رسميًا في عام 1868 وافتتح بعد ذلك بست سنوات. في عام 1869 صدر أمر "بجمع الأعمال الأثرية وإحضارها إلى القسطنطينية"(ا¨(مقدسي 1983: 96). وقد قام مسؤولون عثمانيون نزحوا إلى هناك نتيجة للعنف الذي اندلع بين الدروز والموارنة في عام 1860 بدراسة بعض المواقع مثل المعابد الرومانية في بعلبك في لبنان (مقدسي 2002: الفقرة 23). ولم تُستخدم بعلبك كاستعارة للانحدار الإمبراطوري، كما فعل الأوروبيون حتى ذلك الحين في الإشارة إلى العثمانيين، بل كتمثيل للتراث الغني والديناميكي للإمبراطورية (المرجع نفسه، الفقرة 28). وفي عام 1868 قرر وزير التعليم أحمد فيكيف باشا إعطاء منصب مدير المتحف الإمبراطوري لإدوارد جولد، وهو مدرس في المدرسة الإمبراطورية في غلاطة سراي. ونشر جولد باللغة الفرنسية أول كتالوج للمعرض (www nd-e). في عام 1872، انتقل المنصب إلى مدير المدرسة الثانوية النمساوية، فيليب أنطون ديتييه (1803-1881). وتحت إشرافه، تم نقل الآثار إلى جناح البلاط، في حدائق قصر السلطان الذي كان حتى عام 1839 قصر توبكابي. كما خطط ديتييه لتوسيع المتحف، وأنشأ مدرسة للآثار وكان وراء إنشاء متحف للآثار في عام 1872.

إصدار تشريع ورمر بشأن الآثار في عام 1875 (أريك 1953: 7).

ولم يكن رد فعل السلطات قوياً بالقدر الكافي لكبح جماح جشع الأوروبيين للأشياء الكلاسيكية. فمنذ عام 1827، أدى حظر اليونان لتصدير الآثار إلى جعل الساحل الغربي الأناضولي المصدر الوحيد للآثار اليونانية الكلاسيكية التي تستخدمها المتاحف الأوروبية. ومن الواضح أن هذا كان له تأثيره على مقاطعتي أيوين وبيغا، فضلاً عن جزر بحر إيجة التي كانت خاضعة للحكم العثماني آنذاك. وتركزت الجهود الأوروبية على المواقع القديمة مثل هاليكارناسوس (بودروم)، وأفسس (إفس)، وبيرغامون (برغاما) على البر الرئيسي وعلى جزر مثل رودس، وكاليمنوس، وساموثريس. وخلال القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، جرد البريطانيون والألمان وغيرهم هذه المنطقة من أفضل أعمالها الفنية الكلاسيكية القديمة، وهو الاستيلاء الذي أضيف إليه في وقت لاحق من القرن التاسع عشر تراثها الإسلامي. لكن الحكومة العثمانية كانت تنظر إلى التدخل الغربي بقدر متزايد من عدم الثقة، وتم فرض عدد متزايد من القيود للسيطرة عليه، بدعم من التشريعات الأكثر صرامة.

كان لفرنسا اهتمام مبكر ولكن قصير الأمد بعلم الآثار الأناضولي، مما أدى إلى بعثة تشارلز تيكسير (1802-1871) الممولة من الحكومة الفرنسية في الفترة من 1833 إلى 1837 (ميكايليس 1908: 92). وخلال العقود المركزية من القرن التاسع عشر، أصبحت بريطانيا المنافس الرئيسي في علم الآثار الأناضولي (كوك 1998). شكلت العلاقات السياسية والاقتصادية السليمة بين الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا خلفية مثالية لنية أمناء المتحف البريطاني إثراء مجموعة الآثار اليونانية، مما مكن من تنظيم العديد من البعثات (جينكينز 1992: 169). وقد حدثت أول رحلة استكشافية بقيادة تشارلز فيلوز (1799-1860)، وهو ابن أحد المصرفيين الذي انغمس في السفر، في أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر (ستونمان 1987: 209-216). وقد حصل العثمانيون على تصريح لجمع الآثار في منطقة زانتوس على جزيرة رودس، لأنها كانت "مبعثرة هنا وهناك، ولا فائدة منها". وقد تم منح التصريح "نتيجة للصداقة الصادقة القائمة بين الحكومتين [العثمانية والبريطانية]" (رسالة من الصدر الأعظم إلى حاكم رودس في كوك 1998: 141). ولم تبدأ الحكومة العثمانية في مقاومة هذا الاستيلاء الأوروبي إلا بعد الحفريات الكبرى التالية، وهي حفريات هاليكارناسوس.

بدأت القيود مع أعمال التنقيب في هاليكارناسوس، واستمرت مع أعمال التنقيب في أفسس. في عام 1856 تم الحصول على تصريح لإزالة المنحوتات المشتبه في أنها تنتمي إلى الضريح القديم في هاليكارناسوس في قلعة بودروم. في هذه الحالة، كلف المتحف البريطاني تشارلز نيوتن (1816-1894) بإجراء أول عمل في ويلد، في ستينيات القرن التاسع عشر بدعم من آخرين (كوك 1998: 143؛ جنكينز 1992: الفصل 8؛ ستونمان 1987: 216-224). حدث هنا أحد أول الصدامات بين الحكومة العثمانية والحفارين الذين أرسلتهم القوى الإمبراطورية الأوروبية. في هذه الحالة، تم نقل التماثيل إلى قلعة بودروم.

في حالة ما إذا كانت الضربة القاضية قد ظفر بها الأجانب بوضوح. في عام 1857، تمكن نيوتن من تجاهل المحاولات التي قام بها وزير الحرب العثماني الذي طلب بعض التماثيل -بعض منحوتات الأسود- للمتحف في القسطنطينية (جينكينز 1992: 183).

تم شحنها أخيرًا إلى المتحف البريطاني. أصبح قلق السلطات العثمانية تجاه التدخل الغربي واضحًا بشكل متزايد في ستينيات القرن التاسع عشر واستمرت القيود في النمو. في عام 1863، تم منح تصريح إزالة المنحوتات من أفسس (Efes) الذي حصل عليه السير جون تيرتل وود (1821-1890)، وهو مهندس معماري بريطاني يعيش في سميرنا ويعمل لدى شركة السكك الحديدية البريطانية، بشرط أنه إذا تم العثور على عناصر مماثلة، فيجب إرسال واحدة إلى الحكومة العثمانية (كوك 1998: 146). وقد أسفرت أعمال التنقيب عن استخراج كمية كبيرة من المواد المخصصة للمتحف البريطاني، والتي وصلت إلى هناك خلال أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن التاسع عشر (كوك 1998: 146-150؛ ستونمان 1987: 230-236).

وفي عام 1871، حصل رجل الأعمال الألماني هاينريش شليمان (1822-1890) على إذن أكثر تقييداً لحفر طروادة: فقد كان لزاماً على الحكومة العثمانية أن تمنح نصف الكنوز. وقد فُسِّرَت الأحداث اللاحقة في الإمبراطورية العثمانية فيما بعد باعتبارها دليلاً على الغطرسة الشديدة التي يتسم بها الغرب. ولم يمتثل شليمان للاتفاق، وقرر بدلاً من ذلك تهريب أفضل الكنوز التي جمعها في حملته على طروادة ـ كنز نهر بريام ـ إلى خارج تركيا في عام 1873. وزعم أن السبب وراء ذلك هو "أنني بدلاً من التنازل عن الكنوز للحكومة... احتفظت بها لنفسي، واحتفظت بها لأغراض العلم". وسوف يقدر العالم المتحضر بأسره هذا."ما فعلته" (في O¨ولقد كان لـ "عملية شليمان" عواقب وخيمة ليس فقط على الإمبراطورية العثمانية بل وعلى ألمانيا أيضاً. ولقد دفع الإحراج الذي أحدثه هذا الموقف الدبلوماسي السلطات في برلين إلى اتخاذ قرار يقضي بثني الأفراد عن التنقيب في الخارج في المستقبل (مارشاند 1996أ: 120) (وإن كان شليمان قد تمكن من التنقيب مرة أخرى في طروادة في عام 1878). ولقد أصبحت الآثار الإمبراطورية أكثر من أي وقت مضى مؤسسة حكومية واعية. وفي تركيا ذاتها كانت "فضيحة شليمان" سبباً في إصدار قوانين عامي 1874 و1875، والتي بموجبها لم يكن للمنقب الحق في الاحتفاظ إلا بثلث ما يتم اكتشافه. ولكن تنفيذ القانون كان له مشاكله، لا سيما وأن العديد من الجهات، بما في ذلك الدولة، قد أهملته، على سبيل المثال في معاهدة سرية عقدت في عام 1880 بين الحكومتين الألمانية والعثمانية فيما يتصل ببيرغامون المذكورة أدناه.

**الفترة الحميدية** (1876–1909)

لم تظل الإمبراطورية العثمانية غير متأثرة بالتغيرات التي طرأت على طبيعة القومية في سبعينيات القرن التاسع عشر. وكما هي الحال مع العديد من الدول الأخرى، كانت في الأساس في هذا السياق.

في الفترة التي بدأ فيها المثقفون العثمانيون البحث عن الجذور الثقافية لماضيهم الوطني، وعن العصور الذهبية لتاريخهم العرقي. وفي هذا الفحص الذاتي لم يتم إعطاء الآثار الكلاسيكية أهمية أكبر فحسب، بل أصبح الماضي الإسلامي مدمجًا بشكل نهائي في الحساب التاريخي الوطني لتركيا. حدثت هذه التغييرات في الفترة الحميدية في عهد عبد الحميد الثاني (حكم من 1876 إلى 1909)، وكان أحد الشخصيات الرئيسية فيها عثمان حمدي بك (1842-1910)، وهو إصلاحي تلقى تعليمه كمحامٍ وفنان في فرنسا (من بين آخرين على يد عالم الآثار سالومون ريناخ). تولى حمدي منصب ديثير عند وفاته عام 1881. وبصفته مديرًا للمتاحف الإمبراطورية (أريك 1953: 8)، شجع حمدي بك العديد من التغييرات: إصدار تشريعات أكثر حماية فيما يتعلق بالآثار، وإدخال أساليب العرض الأوروبية، وبادر إلى الحفريات، وأدخل نشر مجلات المتاحف وافتتاح العديد من المتاحف المحلية في أماكن مثل تسالونيكي وبيرغامون وكوس. وفيما يتعلق بالتغيير الأول المذكور، كان حمدي بك وراء قانون الآثار الذي صدر عام 1884 والذي بموجبه تم وضع جميع الحفريات الأثرية تحت سيطرة وزارة التعليم. والأهم من ذلك، أن الآثار - أو على الأقل تلك التي اعتبرت كذلك في هذا الوقت، حيث كان هناك بعض الغموض حول ما إذا كانت الآثار الإسلامية متضمنة أم لا - كانت تعتبر ملكًا للدولة وتم تنظيم تصديرها. ومع ذلك، وكما يشير إلدم (2004: 136-146)، لا تزال هناك حالات عديدة تمكن فيها الأوروبيون من تهريب الآثار خارج البلاد.

تحت إشراف حمدي، تم إجراء العديد من الحفريات في جميع أنحاء الإمبراطورية، وخاصة في المواقع الهلنستية والفينيقية. كانت إحدى الحفريات الأولى التي قام بها هي تلك التي حفرها على عجل في عام 1883، مع العلم أن الألمان كانوا مهتمين بها بشكل مفرط. كما حفر أيضًا تل أنطيوخس الأول من كوماجين في نمرود داجي. كان أحد الاكتشافات الرئيسية التي قام بها حمدي بك هو المقبرة الملكية في صيدا (في لبنان حاليًا) في عام 1887، حيث حدد موقع التابوت المزعوم للإسكندر الأكبر والذي نقله بعد ذلك إلى متحف القسطنطينية (مقدسي 2002: الفقرة 29). أدى هذا إلى توسع مهم للمجموعات الموجودة في القسطنطينية مما وفر العذر للمطالبة بالحاجة إلى سكن جديد للمتحف. تم تشييد مبنى جديد بواجهة كلاسيكية جديدة في أراضي قصر توبكابي الإمبراطوري، صممه ألكسندر فالوري، المهندس المعماري الفرنسي وأستاذ في مدرسة القسطنطينية الإمبراطورية للفنون الجميلة. تم نقل الاكتشافات الجديدة، إلى جانب مجموعات يونانية ورومانية أخرى، إلى هناك في عام 1891. قلد هذا المتحف نظرائه الأوروبيين: لا يزال الماضي الكلاسيكي بمثابة استعارة للحضارة. ومن الجدير بالذكر أن هذا الماضي كان منفصلاً ماديًا عن الآثار الشرقية الأكثر حداثة، والتي لم يتم نقلها إلى المبنى الجديد. لاقى المتحف الجديد استقبالًا جيدًا من الأوروبيين؛ حيث تم نقله إلى متحف آخر في عام 1891.

صرح مايكلز (1908: 276) أن المتحف تم تصنيفه "من بين أفضل المتاحف في أوروبا".

وعلى الرغم من القيود والتشريعات الجديدة، فقد نما تدخل علم الآثار الأجنبي على الأراضي التركية في العصر الحميدي. والآن تشارك بريطانيا في مشاركتها مع دول إمبراطورية صاعدة أخرى مثل ألمانيا (بيرغامون، منذ عام 1878)، والنمسا (جولباسي، منذ عام 1882، وأفسس، منذ عام 1895)، والولايات المتحدة (أسوس منذ عام 1881، وسارديس منذ عام 1910) وإيطاليا (منذ عام 1913).3 ومن بين هذه الدول، كانت ألمانيا هي الدولة التي استثمرت معظم جهودها في علم الآثار الأناضولي ـ وحصلت على المزيد من الثروات منه. ويمكن وضع هذا في سياق المعاملة المفضلة التي أولاها عبد الحميد الثاني للألمان، عندما أسس تحالفاً غير رسمي قوياً بين الإمبراطورية العثمانية وألمانيا في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى. في علم الآثار، في المثال الأول، كان الدور الألماني مدينًا إلى حد كبير لدهاء ألكسندر كونزي (1831-1914) فيما يتعلق بالتسوية التي تم التوصل إليها لحفر برجا مون. من منصبه كمدير لمجموعة المنحوتات في المتاحف الملكية في برلين، أقنع كونزي المنقب كارل هيومان (1839-1896) بالتقليل من أهمية إمكانية أن يكون الموقع في وضع تفاوضي أفضل مع الحكومة العثمانية. لم يتم نشر النتائج التي تم التوصل إليها منذ عام 1878 حتى عام 1880، وبحلول ذلك الوقت لم تبيع الحكومة العثمانية الممتلكات المحلية لهومان في معاهدة سرية فحسب، بل تخلت أيضًا عن حصتها البالغة ثلث الونديين لصالح مبلغ صغير نسبيًا من المال - وهي الصفقة التي تم تفسيرها جزئيًا بإفلاس الدولة العثمانية

(مارشاند 1996أ: 94؛ ستونمان 1987: 290). في عام 1880 شهدت ألمانيا وصول أول شحنة ضخمة من بيرغامون. وقد "استقبلوا هومان كجنرال عاد من معركة ويلد متوجاً بالنصر" (كيرن في مارشاند 1996أ: 96). وكما أشير في وقت سابق من هذا الفصل، فإن النجاح في بيرغامون أدى إلى الافتقار إلى الاهتمام بالحفريات في اليونان - أوليمبيا - والتي كان من المتصور أنها لا تقدم سوى معلومات للعلم وليس أشياء ذات قيمة يمكن عرضها في المتاحف (مارشاند 2003: 96). ولكن بالنسبة لفكرة علم الآثار باعتباره تاريخًا للفن، فقد أصبحت حفريات بيرغامون جزءًا من ثلاثية كانت ستصبح الأساس لفهم علم الآثار اليوناني. وبما أن الحفريات في أوليمبيا في اليونان وفرت فهماً أعمق للتسلسل من العصور القديمة إلى العصور الرومانية، وأن الحفريات في أفسس وفرت معلومات من القرن السابع قبل الميلاد إلى العصر البيزنطي، فقد عزز العمل في بيرغاموم المعرفة بالتخطيط الحضري والثقافة والفن في فترة ما بعد الإسكندرية والعصر الروماني (بيانكي باندينيلي 1982 (1976): 113-115).

3 المراجع الخاصة بالآثار الإمبراطورية في العصر الحميدي هي بريطانيا (جيل 2004)؛ ألمانيا (مارشاند 1996أ)؛ النمسا (ستونمان 1987: 292؛ ويبلينجر وواتش 1995)؛ الولايات المتحدة (باترسون 1995ب: 64)؛ وإيطاليا (داندريا 1986).

4 في هذا الكتاب سيتم استخدام كلمة قبل الميلاد [قبل العصر المشترك] بدلاً من قبل الميلاد وكلمة م بدلاً من بعد الميلاد.

إن العديد من المعابد التي تم اكتشافها في الحملات المختلفة في بيرغامون - أولها تم اكتشافه في عام 1886 ثم استمر في الفترة من 1901 إلى 1915 ومن عام 1933 (مارشاند 1996أ: 95) - من شأنها أيضًا أن تخلق في ألمانيا الحاجة إلى متحف كبير مماثل للمتحف البريطاني ومتحف اللوفر. تم التخطيط لمتحف بيرغامون في عام 1907، وافتتح في النهاية في عام 1930 (بيرنبيك 2000: 100). كانت أعمال التنقيب في بيرغامون مهمة أيضًا على مستوى آخر. في عام 1881 أصبح ألكسندر كونزي رئيسًا للمعهد الأثري الألماني. لقد علمته حملة بيرغامون عدة دروس، ليس أقلها أن المعهد يجب أن يشكله خبراء بأجر، وفقًا لتوجيهات المكتب الرئيسي للمعهد الأثري الألماني في برلين (مارشاند 1996أ: 100). تحت قيادته، أصبح المعهد الأثري الألماني أول معهد أجنبي محترف بالكامل.

أخيرًا، كانت الحفريات الألمانية نشطة للغاية في العديد من البلدان الأوروبية.5 كان خليفة كرسي كونزي النمساوي من عام 1877 هو أوتو بندورف (1838-1907).6 بعد التدريس في زيورخ (سويسرا)، وميونيخ (ألمانيا)، وبراغ (جمهورية التشيك، التي كانت آنذاك جزءًا من الإمبراطورية النمساوية المجرية)، تم تعيينه في فيينا، حيث أسس قسم الآثار والنقوش. في عامي 1881-1882، قام بالتنقيب في هيرون جولباسي-تريسا، في ليقيا (منطقة تقع على الساحل الجنوبي لتركيا)، وأرسل النقوش البارزة وبرج المدخل وتابوتًا وأكثر من مائة صندوق إلى متحف كونسثيستور إيشس (متحف تاريخ الفن) في فيينا في عام 1882. ساعد كارل هيومان في حفرياته في بيرغاموم وفي وقت لاحق من القرن، في عام 1898، أرسل إلى فيينا مجموعة من المتاحف الأخرى.أسس O¨كان رئيسًا للمعهد الأثري النمساوي وكان مديره الأول حتى وفاته.

ولم تختلف دراسة الماضي في العصر الحميدي عن السنوات السابقة في السيطرة الأكبر التي مارستها الحكومة العثمانية على الآثار الكلاسيكية فحسب. بل إنها تناقضت أيضًا مع عصر التنظيمات في دمج التاريخ الإسلامي كجزء من ماضي تركيا. وتزامن هذا مع دفعة متجددة أعطيت للتاريخ الوطني (شو 2002: الفصلان 7-9). ورغم أن التاريخ الوطني الأكثر شهرة لتركيا، وهو تاريخ الأتراك لنجيب عاصم، لم يُنشر إلا في عام 1900، فقد كانت هناك منشورات مماثلة لتلك التي أنتجتها الدول الأوروبية منذ ستينيات القرن التاسع عشر، مثل المنشور الذي نشره المنفي البولندي المتحول، جلال الدين باشا، في عام 1869، بعنوان الأتراك القدماء والمعاصرون

(سميث 1999: 76-77). وقد ساعدت هذه التواريخ في تشكيل هوية جديدة حديثة للإمبراطورية العثمانية. وفيها، كان الماضي الإسلامي جزءًا من تاريخ تركيا.

بالنسبة لعلماء الآثار الأميركيين في تركيا، انظر جيتس (1996).

هناك العديد من العلماء الألمان والنمساويين الذين يعملون على دراسة العالم اليوناني والذين كان لأبحاثهم تأثير كبير في تطوير النهج اللغوي والتاريخي الفني في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. ومن بين هؤلاء العلماء فرانز ويكهوف

(تاريخ الفن)، وروبرت ريتر فون شنايدر (علم الآثار اليوناني)، وفولفجانج رايشل

(علم الآثار الهوميري)، ويوجين بورمان (التاريخ القديم والنقوش)

(انظر أيضًا آخرين في مارشاند 1996أ).

وقد تم وصف ذلك. خلال الفترة الحميدية، كان الإسلام يُستخدم كأحد الأسباب الرئيسية للحفاظ على تماسك الدولة، على الرغم من أنه في الممارسة العملية تم التسامح مع الديانات والجماعات العرقية المختلفة كجزء لا يتجزأ من الإمبراطورية (مقدسي 2002: الفقرات 10-13). أصبح الماضي الإسلامي يستحق البحث والحفظ والعرض. في المشهد الجديد للإمبراطورية، أصبحت المواقع الدينية والإمبراطورية - الأماكن التي كانت مرتبطة بطريقة ما بتاريخ الأسرة الحاكمة من أوتو - رموزًا وطنية (شو 2000: 66). في بعضها أقيمت المعالم الأثرية كوسائل تاريخية للمساعدة في الذاكرة. وهكذا، في عام 1886، تم بناء ضريح لمكان راحة أرطغرل غازي، والد أول سلطان من آل عثمان وأحد أبطال تركيا الأصليين (ديرينجيل 1998: 31).

ولكن برغم أن الماضي الإسلامي أصبح جزءاً من الأجندة القومية، فإن جاذبية علم الآثار في الفترة الإسلامية لم تزد إلا تدريجياً. وكانت هناك علامات تشير إلى هذا الاتجاه، مثل إنشاء أول قسم للفنون الإسلامية في المتحف الإمبراطوري العثماني في عام 1889، أي بعد حوالي عشرين عاماً من افتتاحه. ولكن عندما تم نقل الأعمال الفنية الكلاسيكية إلى مقر المتحف الجديد في عام 1891، تُرِكَت الأعمال الفنية الإسلامية وراءها، فتم نقلها من مكان إلى آخر حتى عام 1908، عندما تم تجميعها في النهاية في جناح البلاط في توبكابي. وعلى الرغم من أهميتها الأقل ظاهرياً، فإن مجرد عرض الأشياء التي كانت حتى ذلك الحين تحمل أهمية دينية كان يشكل في حد ذاته معلماً مهماً ولا ينبغي الاستخفاف بأهميته. ولم يكن هذا نتيجة لتخزين الأشياء رداً على تهديد بتدمير الأشياء الدينية، كما حدث في باريس قبل قرن من الزمان عندما تم إنشاء متحف الآثار الفرنسية (الفصل الحادي عشر)، بل كان جزءاً من عملية واعية لبناء الأمة. فقد تم تحويل الأشياء الدينية إلى أيقونات وطنية. كما أصبحت أهمية الآثار من العصر الإسلامي واضحة في عام 1906، عندما حاولت التشريعات الجديدة وضع حد لاختفائها السريع في السوق الأوروبية التي كانت تتوق بشكل متزايد إلى الأشياء الشرقية الغريبة. وربما يفسر التأخر في بناء قاعدة علمية سليمة للفهم التاريخي والفني للماضي الإسلامي سبب إهمال علم الآثار عملياً في بناء القومية الإسلامية، وهي الحركة التي كان لها أتباع أيضاً في الإمبراطورية العثمانية مثل مصر (جيرشوني وجانكوفسكي 1986: 5-8).

ولقد تم إعطاء الآثار الإسلامية الأولوية باعتبارها استعارات علمانية للعصر الذهبي للأمة التركية بعد الثورة الدستورية التركية الفتاة في الفترة 1908-1910 (شو 2000: 63؛ 2002: الفصل 9). وقد تم تنظيم العديد من اللجان، الأولى في عام 1910، لمناقشة الحفاظ على الآثار الإسلامية في البلاد. وفي السنوات التالية تم تنظيم لجان أخرى، واحدة في عام 1915 لتولي البحث ونشر أعمال "الحضارة التركية والإسلام ومعرفة الأمة" (شو 2002: 212). وأخيرًا، في عام 1915،

تم إنشاء لجنة خاصة تسمى "لجنة التراث الثقافي غير المادي".

وفي العام نفسه، أنشئت لجنة حماية الآثار للتعامل مع إنفاذ التشريعات التي تحمي الآثار. وصدر تقرير عن الحالة المزرية التي وصل إليها قصر توبكابي، حيث أقر التقرير بأن "كل أمة تتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على فنونها وآثارها القديمة، وبالتالي تحافظ على الفضائل التي لا نهاية لها لأسلافها باعتبارها درساً في الحضارة لأحفادها" (في شو 2002: 212). وكما توضح هذه الكلمات، فقد تم قبول المفردات القومية بشكل نهائي في سياسة تركيا تجاه التراث الأثري.

وبالإضافة إلى إعادة تقييم الماضي الإسلامي، برز في بداية القرن العشرين اهتمام جديد بالماضي ما قبل التاريخ. ومن المثير للاهتمام أن هذا الاهتمام كان مدعوماً بإيديولوجية تركية قومية اقترحت اتحاد جميع الشعوب التركية في آسيا في دولة قومية واحدة (ماجناريلا وتوركدوغان 1976: 265). وقد نظم أنصار هذه الأيديولوجية الجمعية التركية (ترك ديرنيجي) في عام 1908، وهي جمعية لها مجلتها الخاصة، ترك يوردو (الوطن التركي). وكانت أهداف الجمعية دراسة "الآثار القديمة والتاريخ واللغات والآداب والإثنوغرافيا والإثنولوجيا والظروف الاجتماعية والحضارات الحالية للأتراك، والجغرافيا القديمة والحديثة للأراضي التركية" (ماجناريلا وتوركدوغان 1976: 265). وكما حدث في أوروبا، تحول البحث عن ماضي قومي يعود إلى ما قبل التاريخ إلى بحث عن الأصول العرقية للأمة التي تم تحديدها في السومريين والحثيين. وقد ظهر هذا في الخطاب حول الماضي الذي تبناه كمال أتاتورك (1881-1938) بعد صعوده إلى السلطة بعد الحرب العالمية الأولى.

**مصر ما بعد نابليون: النهب وروايات الإمبراطورية والمقاومةنهب الآثار المصرية**

كان هناك تقليد طويل من الاهتمام بالآثار المصرية حتى قبل الدراسات التي أجريت في الموقع في الفترة النابليونية (الفصلان 2 و 3). بعد صراع القوة الذي أعقب الغزوات الفرنسية والبريطانية، تم تنصيب محمد علي، وهو ضابط جيش من أصل مقدوني، حاكماً لمصر في عام 1805. تحت قيادته، تصرفت مصر باستقلال متزايد عن سيدها العثماني. تميزت فترة حكمه (1805-1848) بالتحديث بقيادة الدولة نحو النموذج الغربي. في هذا السياق، سافر بعض العلماء الأصليين إلى أوروبا. كان أحد هؤلاء رفاعة راوي الطهطاوي (1801-1873)، الذي أمضى بعض الوقت في باريس في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، حيث أدرك الاهتمام الأوروبي بالآثار المصرية (والكلاسيكية). كان أحد معاونيه جوزيف هيكيكيان (حوالي 1807-1874)، وهو عالم آثار مصري.

كان الطهطاوي في والدولة العثمانية مهندساً أرمنياً تلقى تعليمه في بريطانيا وولد في القسطنطينية وعمل على تطوير الصناعة في مصر

(جيفريز 2003: 9؛ ريد 2002: 59-63؛ سول 1997: 69-73). وكان الوضع الذي وجده الطهطاوي في مصر مؤسفاً مقارنة بالمعايير التي تعلمها في باريس. فلم تكن الآثار تُدمَّر على يد السكان المحليين فحسب، الذين اعتبروا المعابد القديمة محاجر سهلةللحجر أو الجير، بل كانت الآثار تُنهب أيضاً على يد جامعي الآثار. وقد قاد هذه الحملات القناصل الفرنسيون والبريطانيون والسويديون ـ برناردينو دروفيتي

(1776-1852)، وهنري سالت (1780-1827)، وجيوفاني أناستاسي

(1780-1860) ـ وعملاؤهم ـ جان جاك ريفو (1786-1852)، وجيوفاني باتيستا بيلزوني (1778-1823)، فضلاً عن لصوص محترفين.

كما شاركت البعثات العلمية اللاحقة في الاستيلاء على الآثار. وكانت البعثة الفرنسية التي قادها شامبليون في الفترة من 1828 إلى 1829 الأكثر تواضعاً على الإطلاق. فبالإضافة إلى العديد من الآثار، حصلت البعثة على قطعة كبيرة من إحدى المسلات في الأقصر، والتي أقيمت في ميدان الكونكورد في باريس في عام 1836.

وكان هذا أحد الأمثلة العديدة التي أصبحت فيها المسلات جزءاً من المشهد الحضري لأوروباالإمبراطورية. كانت المسلة المقامة في ميدان الكونكورد في باريس هي المسلة الأولى التي أزيلت في العصر الحديث. ثم في عام 1878 أقيمت مسلة أخرى

ـ أطلق عليها "إبرة كليوباترا" ـ على ضفاف نهر التيمز في لندن، وفي عام 1880 حصلت نيويورك على مسلة خاصة بها في سنترال بارك. ونتيجة لهذا لم يتبق في مصر سوى أربع مسلات (ثلاثة في معبد الكرنك في الأقصر وواحدة في هليوبوليس بالقاهرة)، في حين كان لدى روما ثلاث عشرة مسلة، ولدى القسطنطينية مسلة واحدة، ولدى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مسلة واحدة لكل منها.

ولم تكن البعثات الاستكشافية الأخرى متواضعة مثل بعثة شامبليون. فقد نجح ريتشارد ليبسيوس، الذي أرسلته الدولة البروسية بين عامي 1842 و1845، بالإضافة إلى تسجيل العديد من مخططات المواقع والمقاطع الطبقية الأوليةالتي نُشرت فيما بعد في مجلداته المتعددة

(Denkma¨ler aus Aegypten und Aethiopien)، في زيادة مجموعات متحف برلين بشكل كبير (مارشاند 1996أ: 62-5). ودعا ليبسيوس إلى مشاركة بروسيا في مصر كوسيلة لكي تصبح بروسيا لاعباً رئيسياً في دراسة تلك الحضارة. وعلى حد تعبيره:

يبدو أن ألمانيا، التي أصبحت العلوم الإنسانية هي نداءها قبل كل الأمم الأخرى، والتي لم تفعل أي شيء حتى الآن لتعزيز العلوم الإنسانية منذ العثور على مفتاح أرض العجائب القديمة [فك شامبليون لرموز الهيرو]، قد حان الوقت لتولي هذه المهمة من وجهة نظرها والمضي قدمًا نحو الحل.

(مارشاند 1996أ: 62-3).

حول الشخصيات التي تعاملت مع علم الآثار في هذه الفترة، انظر فاجان

(1975: 97-256)؛ جاسانو (2005: الفصلان 7-9)؛ مانلي وري (2001)؛

مايس (2003)؛ فيركوتر (1992: 60-82). حول البعثة الفرنسية في الفترة 1828-1829، فاجان (1975: 97-256)؛ جران-آيمريش (1998: 79)؛

جاسانو (2005: 287-299)؛ فيركوتر (1992: 60-82). حول المسلات، انظر فاجان (1975: 260)؛ هاباشي (1977: الفصل 7)؛ إيفيرسن (1968-72)؛

جاسانو (2005: 293).

وقد ذكر أحد زملاء لبسيوس، إرنست كورتيوس، أن لبسيوس كان دائماً فخوراً "لأنه سُمح له بأن يكون هو الشخص الذي رفع الراية البروسية في جزء بعيد من العالم وسُمح له بافتتاح عصر جديد من العلم والفن في الوطن" (في مارشان 1996أ: 63).

وقد أدت احتجاجات الطهطاوي على عدم الاهتمام بالحضارة المصرية القديمة، إلى جانب توسلات شامبليون إلى الباشا، في نهاية المطاف إلى إصدار مرسوم في عام 1835 يحظر تصدير الآثار ويجعل تدمير المعالم أمرًا غير قانوني

(فاجان 1975: 262، 365؛ ريد 2002: 55-6). كما نظم المرسوم إنشاء مصلحة الآثار المصرية الموجودة في حدائق الأزبكية بالقاهرة، حيث تم إنشاء متحف. وكان من المقرر أن يضم المتحف الآثار التي تنتمي إلى الحكومة والتي تم الحصول عليها من خلال الحفريات الرسمية. ومع ذلك، فإن معظم هذه التدابير لم تسفر عن شيء، لأن الباشا لم يكن مهتمًا بإنشاء آليات لتطبيق القانون. وبدلاً من ذلك، استخدم مجموعات المتحف لاحقًا كمصدر للهدايا للزوار الأجانب؛ وقد تم إرسال آخر الأشياء التي تم إرسالها بهذه الطريقة إلى الأرشيدوق ماكسيميليان النمساوي في عام 1855.

لقد أدى الطلب الأوروبي وافتقار محمد علي إلى الاهتمام بالماضي إلى تشجيع نمو سوق قوية للآثار. فقد تم شحن الآثار إلى خارج مصر بكميات كبيرة، وكانت الوجهات الأكثر شعبية هي المتاحف الكبرى. وكما وصف إرنست رينان (1823-1892)، الحليف المتعصب ربما، الوضع في ستينيات القرن التاسع عشر:

لقد جاب التجار الذين يتاجرون في الآثار المصرية البلاد مثل المخربين؛ فمن أجل الحصول على قطعة من رأس أو نقش، كانوا يحطمون الآثار الثمينة إلى أجزاء صغيرة. وكان هؤلاء المدمرون المتحمسون، الذين كانوا يحصلون على وثيقة قنصلية في أغلب الأحيان، يعاملون مصر وكأنها ملك خاص بهم. ولكن العدو اللدود للآثار المصرية لا يزال الرحالة الإنجليز أو الأميركيون. وسوف تظل أسماء هؤلاء الحمقى خالدة في الأذهان، لأنهم كانوا حريصين على نقش أسمائهم على الآثار الشهيرة فوق أكثر الرسومات دقة.

(فاجان 1975: 252-3).

كما ساهم ظهور نوع جديد من الأوروبيين في مصر في تعزيز سوق الآثار، وكان هؤلاء السياح هم الذين ساعدهم، منذ عام 1830، نشر أدلة سياحية، بدأت بدليل باللغة الفرنسية، ثم تلتها أدلة أخرى نشرت باللغتين الإنجليزية والألمانية

(ريد 2002: الفصل الثاني).

أوغست مارييت

ولم يحدث التغيير إلا مع ظهور عالم الآثار الفرنسي أوغست مارييت (1821-1881). وكانت أول زيارة لمارييت إلى مصر في دوره كوكيل مكلف بالحصول على الآثار لصالح متحف اللوفر. وفي الفترة من عام 1850 إلى عام 1851، قام بزيارة إلى متحف اللوفر في باريس.

قام مارييت بحفريات في سرابيوم سقارة، مما زود متحف اللوفر بمجموعة كبيرة من الأشياء. عاد إلى مصر في عام 1857 لتجميع مجموعة من الآثار لتقديمها كهدية إلى "الأمير نابليون" - ابن عم نابليون الثالث - أثناء زيارته المخطط لها (ولكن لم يتم القيام بها أبدًا) لمصر. قبل أن يعود مارييت إلى فرنسا في عام 1858، أقنعه صديق جيد للباشا، المهندس الفرنسي فرديناند ديليسبس

(باني قناة السويس بين عامي 1859 و 1869)، بتعيين مارييت "مأمورًا"، مديرًا للآثار المصرية، ووضعه مسؤولاً عن مصلحة الآثار التي تم إحياؤها. وقد مُنح أموالاً تسمح له "بتطهير وترميم أنقاض المعبد، وجمع الشواهد والتماثيل والتمائم وأي أشياء يمكن نقلها بسهولة أينما وجدت، من أجل تأمينها ضد جشع الفلاحين المحليين أو جشع الأوروبيين" (في فيركوتر 1992: 106). وشهد مارييت بداية فترة دامت نحو أربعة وتسعين عاماً من هيمنة علم الآثار الفرنسي على علم المصريات، واستمرت حتى خلال معظم فترة الاحتلال العسكري البريطاني "المؤقت" لمصر من عام 1882

(فاجان 1975؛ ريد 2002: الفصلان 3-5؛ فيركوتر 1992).

لقد نجح مارييت في إنشاء متحف في عام 1863 وإبطاء وتيرة تدمير الآثار المصرية، وذلك جزئياً من خلال منع جميع أعمال اللحام الأثرية بخلاف أعماله الخاصة. كما تمكن إلى حد ما من كبح جماح تصدير الآثار. وفي عام 1859، استدعت أنباء اكتشاف تابوت الملكة أ-حتب السليم ومصادرة جميع التحف من قبل الحاكم المحلي تدخل مارييت القوي لوقف هذا الاستيلاء غير القانوني على الأشياء الأثرية. وقد تم تقديم الكنز الناتج إلى الباشا وشمل هدية عبارة عن خنفساء وقلادة لإحدى زوجاته. وقد دفعه سرور الباشا بالتحفتين - وكذلك، كما يشير فاجان (1975: 281)، بسبب إزعاج حاكمه - إلى إصدار أمر ببناء متحف جديد، والذي سيتم افتتاحه في نهاية المطاف في ضاحية بولاق في القاهرة. وكانت الملكة آهتب وندن مهمة أيضاً على نحو مختلف. فحين طلبت الإمبراطورة أوجيني، زوجة نابليون الثالث، من الباشا أن يتلقى هذا الاكتشاف كهدية لها، أرسل الإمبراطورة لتطلب من مارييت أن تتولى الأمر، فرفضت مارييت أن تتولى الأمر. ولم يرحب أي من الملكين بهذا القرار، ولكنه كان علامة بارزة في مجال الحفاظ على الآثار المصرية (ريد 1985: 235). كما تجاهلت مارييت تعليق نابليون الثالث بأن آثار بولاق ستكون أفضل حالاً إذا ما عرضت في متحف اللوفر

(المصدر نفسه 2002: 101).

كان مارييت ـ وكذلك خليفته في المنصب، جاستون ماسبيرو ـ قادراً على الحد من تدمير الآثار وتصديرها بشكل غير قانوني بدلاً من وقفه تماماً. بل كانت هناك اتهامات لمصلحة الآثار بالتورط في التعامل غير القانوني مع الأعمال الفنية (فاجان 1975: في كل مكان). وكان لزاماً عليه أن يكون يقظاً بشكل خاص تجاه وكلاء المتاحف الأوروبية الكبرى. ولم يتوقف الشغف بالمزيد من الآثار، على الرغم من أن السلطات لم تتمكن من وقفه.

إن القانون الذي ينص على أن المقتنيات الجديدة للمتاحف لا يمكن الحصول عليها الآن إلا من خلال التصدير القانوني للآثار. إن استمرار التجارة غير المشروعة في الآثار يشير إلى أن الحكومات الأوروبية كانت في الواقع تتجاهل القانون المصري. وقد فسر واليس بودج، مساعد أمين الآثار المصرية والآشورية في المتحف البريطاني، هذا الإهمال، ووصفه فاجان (1975: 295-304) بأنه أحد كبار ناهبي الآثار غير القانونيين، على النحو التالي:

أيا كان اللوم الذي قد يوجه إلى علماء الآثار الأفراد لنقل المومياوات من مصر، فإن كل شخص غير متحيز يعرف أي شيء عن هذا الموضوع يجب أن يعترف بأنه بمجرد انتقال المومياء إلى رعاية الأمناء، ووضعها في المتحف البريطاني، فإن فرص الحفاظ عليها هناك تكون أفضل بكثير من أي قبر، ملكي أو غير ذلك، في مصر.

(فاجان 1975: 304).

كان الخوف من فقدان السيطرة الفرنسية على الآثار المصرية عندما تدهورت صحة مارييت سبباً في إنشاء أول مدرسة أجنبية في القاهرة، وهي البعثة الأثرية، البعثة الأثرية الفرنسية عام 1880، والتي تحولت فيما بعد إلى المعهد الفرنسي للآثار الشرقية (ريد 1985: 236؛ فيرنوا 1997: 2). وعلى هذا، وكما حدث بالفعل في إيطاليا واليونان، مولت الدولة الفرنسية في مصر مؤسسة للتعامل مع الآثار. وعلى النقيض من ذلك، كانت المؤسسة البريطانية المماثلة، صندوق استكشاف مصر (الذي أطلق عليه فيما بعد جمعية استكشاف مصر) التي تأسست عام 1882، مبادرة خاصة. وجاء الدافع وراء إنشائها بشكل رئيسي من الروائية الإنجليزية وكاتبة الرحلات أميليا إدواردز (1831-1892). كانت إدواردز قد سافرت إلى مصر مع رفيقتها كيت جريثس في عامي 1873 و1874، ثم شرعت في الترويج للعالم المصري من خلال منشوراتها ومحاضراتها العديدة، فضلاً عن التنديد بمدى نهب الآثار

(تشامبيون 1998: 179-182؛ فاجان 1975: 322؛ مون 2006). وفي بريطانيا، تلقت دعم ريجينالد ستيوارت بول (1832-1895)، أمين قسم العملات والميداليات في المتحف البريطاني. وكانت أهداف صندوق استكشاف مصر "تنظيم بعثات في مصر، بهدف توضيح تاريخ وفنون مصر القديمة، وتوضيح سرد العهد القديم، بقدر ما يتعلق بمصر والمصريين" (في فاجان 1975: 323). يقدم هذا التأكيد عاملاً مهمًا سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل في الفصل السادس: تأثير الكتاب المقدس في علم الآثار في مصر، وكذلك بلاد ما بين النهرين وفلسطين، وإلى حد ما لبنان وتركيا. وبناءً على ذلك، عزز الصندوق التدخل القانوني في علم الآثار المصري من خلال التنقيب العلمي في المواقع الواعدة واحترام التشريعات المتعلقة بوجهة الوند. ستصبح أميليا إدواردز أيضًا مهمة في علم الآثار المصري لدورها في علم المصريات الأكاديمي. في وصيتها، منحت كرسيًا لعلم الآثار المصرية في جامعة لندن ليشغله

بالإضافة إلى المعهد الفرنسي للآثار الشرقية وجمعية استكشاف مصر، أنشأ الألمان "قنصلية عامة" للآثار في عام 1899 والتي أصبحت في عام 1907 المعهد الألماني للآثار المصرية

(Deutsches Institut fu¨ra¨gyptische Altertumskunde)

(مارشاند 1996أ: 195).

**المقاومة الإمبريالية ضد البديل المحلي**

لقد كان الدور الرئيسي في علم الآثار المصري في القرن التاسع عشر متمثلاً في الأنشطة الأجنبية على الأراضي المصرية. ولم يكن هذا بسبب اهتمام القوى الإمبريالية بالاستيلاء على الماضي الفرعوني فحسب، بل وأيضاً بسبب معارضتها لقبول الخبرات المحلية في دراسة الآثار. ولم يقابل الدور الذي لعبه مارييت ـ وكذلك دور خلفائه ـ في منع الآثار من مغادرة مصر افتتاح مؤسسة مصرية وطنية للآثار. فقد ساد موقف استعلائي عام تجاه المصريين. وقد استقبلت بريطانيا دراسات هيكيكيان الجيومورفولوجية في منطقة القاهرة، والتي كانت من أقدم الدراسات من هذا النوع، بالانتقاد القائل بأن المسح لم يكن موثوقاً به لأنه لم يشرف عليه باحث موثوق مثل راعيه، رئيس الجمعية الجيولوجية في لندن، ليونارد هورنر (جيفريز 2003: 9). وهناك حالة أخرى من حالات الموقف المتعالي أو التحيز الأوروبي تجاه المصريين، وهي حالة عالم الآثار الفرنسي مارييت، الذي أصدر أوامره بعدم السماح لأي مواطن أصلي بنسخ النقوش في المتحف. كما أن وصف ماسبيرو لافتتاح متحف الآثار في عام 1863 بعد ذلك بسنوات يكشف الكثير. فقد قال إن الباشا الخديوي إسماعيل

(حكم من 1863 إلى 1879)، "باعتباره شرقيًا حقيقيًا كما كان... فإن كرهه وخوفه من الموت منعه من دخول مبنى يحتوي على مومياوات" (في ريد 2002: 107). وقد مُنع علماء الآثار المصريون الأصليون الساعون إلى العمل في مصلحة الآثار من الدخول في عهد مارييت، على الرغم من تدريب بعضهم في مدرسة اللغة المصرية القديمة أو مدرسة علم المصريات، التي أنشأها زميله (وصديقه) العالم الألماني هاينريش بروجش في عام 1869 (المصدر نفسه، ص 116-118). وعلى الرغم من جهود مارييت ضد هذا، فقد تمكن بعض تلاميذ بروجش بعد وفاته من تحقيق مناصب مهمة في علم الآثار المصري الرسمي. وكان أحدهم، أحمد باشا كمال (1849-1923)، أول أمين مصري في متحف القاهرة. وقد تم تعيينه في المتحف بعد وفاة مارييت، وفي السنوات القليلة الأولى نظم دورة تدريبية في الهيروغليفية المصرية لعدد صغير من الطلاب. ومع ذلك، بعد رحيل ماسبيرو إلى فرنسا في عام 1886، أدت فترة من الفوضى إلى قيادة المتحف من قبل مديرين غير أكفاء (فاجان 1975: 353) تجاهلوا الخبرة المحلية.

واضطر كمال إلى إغلاق مدرسته للهيروغليفية المصرية. ولم يبق من مدرسيه سوى قِلة من الطلاب الذين لم يتمكنوا من حضور الدورة التدريبية.

في عام 1899، تولى أحمد نجيب، وهو مصري آخر تدرب في مدرسة بروجش، منصب المفتشين الرئيسيين (المصدر نفسه، ص 186-190). وبعد عودة ماسبيرو من فرنسا في عام 1899، حل محل نجيب. ورغم أنه لم يُمنح أي مصري منصب مدير أي من مفتشيات المحافظات الغربية، فقد تمت ترقية أحمد كمال ليصبح أحد أمناء المتحف الثلاثة (الآخران من أصل فرنسي وألماني). وكان تعيين كمال بمثابة سابقة، وجعل من الممكن افتتاح متاحف أخرى في أماكن أخرى من مصر يديرها موظفون محليون

(هيكل 2003؛ ريد 2002: 204).

واصل كمال جهوده في تدريس علم المصريات، أولاً في نادي المدرسة العليا، ثم في جامعة مصرية خاصة تأسست حديثًا في عامي 1908-1909، ثم في كلية المعلمين العليا في عام 1912. وعلى الرغم من أن تلاميذه ما زالوا يواجهون استقبالًا باردًا من الأوروبيين المسؤولين ومنعهم من دخول قسم الآثار، إلا أنهم شكلوا الجيل الثاني المهم من علماء المصريات الأصليين (هيكل 2003). تقاعد كمال في عام 1914، وشغل منصبه شخص غير مصري. وعندما أصر مرة أخرى على الحاجة إلى تدريب المصريين قبل وفاته بفترة وجيزة، رد مدير المتحف آنذاك بأن قِلة من المصريين أبدوا أي اهتمام بالموضوع. وجاءت الإجابة: "آه يا ​​م. لاكاو، خلال الأعوام الستين التي أدرتم فيها الخدمة أيها الفرنسيون، ما الفرص التي منحتمونا إياها؟"

(في ريد 1985: 237).

ولقد حُرم المصريون أيضاً من فرصة دراسة الفن الإسلامي والحفاظ عليه ـ والذي كان يسمى آنذاك بالفن العربي والآثار (ريد 2002: 215). وكما كان من المتوقع، ونظراً للموقف الموصوف أعلاه، فإن مبادرة رعاية الفترة الإسلامية جاءت من الأوروبيين ـ وخاصة من المواطنين الفرنسيين والبريطانيين. وقد جاء هذا مع إنشاء لجنة الحفاظ على آثار الفن العربي في عام 1881. وبعد ثلاث سنوات افتتحت هذه المؤسسة متحف الفن العربي في مسجد الحاكم المدمر بعضو واحد فقط ـ وهو البواب (المرجع نفسه، الفصل 6، وخاصة 222). ورغم أن عدد المصريين في معظم الحالات كان يفوق عدد الأوروبيين في اللجنة، فإن نفوذهم كان أقل قوة. فقد كانوا مسؤولين لديهم التزامات أخرى ولم يتقاضوا أجراً مقابل الخدمة في لجنة كانت مناقشاتها، علاوة على ذلك، تجري بلغة أجنبية ـ وهي الفرنسية.

بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ القرارات التي اتخذتها اللجنة على أساس قسم فني تم تشكيله حصريًا من قبل الأوروبيين الذين عملوا يوميًا على الأمور

أنشئت الجامعة المصرية سنة 1908م بإلهام من الخديوي عباس (عباس حلمي الثاني)، متغلبة على معارضة القنصل البريطاني العام في مصر اللورد كرومر الذي كان قد عارض إنشاء المؤسسة في السابق باعتبارها أرضاً خصبة للقوميين

(ريد 2002: 248).

ولكن من غير المستغرب أن يبدو الحضور المصري في الاجتماعات ضعيفاً، ويرجع هذا إلى المقاومة ضد الهيمنة الأوروبية أو ربما إلى التردد في مواجهة الخبرة الأجنبية. ومع ذلك، كان المصري علي بهجت (1858-1924) هو الذي أشرف على أعمال التنقيب في الآثار الإسلامية في الفسطاط والتي بدأها متحف الفن العربي في عام 1912 (فيرنويت 1997: 5). وعلى الرغم من ذلك، لم تصل الآثار الإسلامية في هذه الفترة إلى الأهمية التي أعطيت لمصر الفرعونية. وفي مطلع القرن العشرين، تم بناء مباني جديدة لمتحف الفن العربي، لكن تكلفتها لم تكن سوى ربع تكلفة المباني الجديدة التي افتتحت في عامي 1902-1903 للمتحف المصري لعرض مجموعات مصر الفرعونية. وقد يكون من الجدير بالملاحظة أن هذا الخلل في الأهمية المعطاة لكل متحف يتوازى مع عدد الصفحات التي خصصها لها دليل بيديكر السياحي واسع الاستخدام في طبعته لعام 1908. فقد خصص صفحتين ونصف الصفحة للفن الإسلامي في مقابل ثمان وعشرين صفحة لمصر الفرعونية (ريد 2002: 215، 239).

ولقد تجسدت القوة الواضحة التي امتلكها النموذج الكلاسيكي في العالم الغربي في منشورات القنصل العام البريطاني في مصر من عام 1883 إلى عام 1907، اللورد كرومر، الذي كان في كتابه "مصر الحديثة" (1908) على سبيل المثال، يتضمن في كثير من الأحيان اقتباسات غير مترجمة من اليونانية واللاتينية. وقد شغل منصب رئيس جمعية لندن الكلاسيكية بعد تقاعده، وكان له أيضاً تأثير على الدراسات المصرية الأصلية. ولكن لم يكن الأوروبيون وحدهم هم الذين اهتموا بالماضي اليوناني الروماني. فقبل بضعة عقود من كرومر، كما يشير ريد، كان كتاب الطهطاوي "أنور" (1868)، الذي حظي بالإعجاب بسبب معالجته المبتكرة لمصر الفرعونية، يحتوي في الواقع على ضعف عدد الصفحات المخصصة للفترات اليونانية والرومانية والبيزنطية (ريد 2002: 146). وفي منتصف ستينيات القرن التاسع عشر أيضاً، بدأ عالم مصري آخر، هو محمود الفلكي (1815-1885)، في إجراء أعمال تنقيب في الإسكندرية، المدينة الواقعة شمال مصر ذات الأصول الهلنستية. وكان الفلكي مهندساً بحرياً أصبح مهتماً بعلم الفلك في باريس، وبدمجه مع الجغرافيا والتضاريس القديمة. وكانت أعمال التنقيب التي قام بها تهدف إلى رسم خريطة للمدينة في العصور القديمة، وهو العمل الذي استخدمه العلماء منذ ذلك الحين (المصدر نفسه، ص 152-153). وعلى الرغم من خبرته، يبدو أن محمود الفلكي كان ينظر إلى أوروبا باعتبارها مركزاً "للعلم الخالص". وكان يعتقد أن العلماء الذين يعيشون في أماكن أخرى يجب أن يساعدوا في الأبحاث الأوروبية من خلال تجميع البيانات وحل المشكلات التطبيقية

(المصدر نفسه، ص 153).

ولكن يبدو أن مثال الطهطاوي والفلكي كانا استثناءً. فعلى الرغم من مبادرة الفلكي، فإن أغلب المشاركين في المعهد المصري (1859-1880)، وهو المكان في الإسكندرية حيث كانت تُقرأ الأوراق البحثية وتُنشر المقالات حول موضوعات الحضارة اليونانية والرومانية، كانوا أوروبيين. وعلى نحو مماثل، لم يشارك في المناقشات سوى عدد قليل من المصريين (المصدر نفسه، ص 159). ولم يلعب أي من المسلمين أو الأقباط المصريين دوراً في تأسيس متحف يوناني روماني في عام 1892 أو جمعية الآثار في الإسكندرية في عام 1893. وفي عام 1902، من إجمالي عضوية الجمعية التي بلغ عددها 102 عضواً، لم يكن هناك سوى أربعة أعضاء فقط.

المصريون. كانت نشرة الجمعية تصدر باللغات الأوروبية الرئيسية ولكن ليس باللغة العربية أو اليونانية (المصدر نفسه، ص 160-163). ومع ذلك، بالإضافة إلى الأوروبيين، كانت هناك مجموعة أخرى أبدت اهتمامًا بدراسة الماضي اليوناني الروماني. وكان هؤلاء المهاجرون المسيحيون السوريون الذين وصلوا إلى مصر منذ منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، وقاموا بالعديد من الترجمات وكتبوا عن الفترة الكلاسيكية في العديد من المنشورات المكتوبة باللغة العربية

(المصدر نفسه، ص 163-166).

كان الماضي الفرعوني فريداً من نوعه في مصر بطبيعة الحال. ومن بين الأنواع الثلاثة المحتملة للقومية التي كانت موجودة في مصر في ذلك الوقت، القومية العرقية أو اللغوية، والقومية الدينية، والوطنية الإقليمية، كان النوع الثاني، وخاصة النوع الثالث، هو الذي كان له تأثير كبير في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (جيرشوني وجانكوفسكي 1986: 3). وقد سمح هذا الشكل من القومية بدمج ماضي البلاد الأقدم في الخطاب الوطني. وأصبح الماضي الفرعوني العصر الذهبي الأصلي للأمة في التواريخ الوطنية المبكرة لمصر. وكان لعمل الطهطاوي، الذي يُعتبر الآن أهم مفكر في مصر، أهمية خاصة، وأبرزها المجلد الأول من تاريخه الوطني الذي نُشر في عامي 1868 و1869 (ريد 1985: 236؛ وود 1998: 180). لقد أصبح الماضي الفرعوني جزءًا من المناهج الدراسية في المدارس الثانوية في مصر منذ عام 1874 على الأقل (ريد 2002: 146-148؛ ويلسون 1964: 181). وفي خضم الغليان القومي في سبعينيات القرن التاسع عشر وأوائل ثمانينياته، أتاح الاهتمام المحلي بمصر القديمة نشر كتب حول هذا الموضوع باللغة العربية، والتي كتبها في الغالب طلاب سابقون في مدرسة بروجش. وقد ظهر كتابان على الأقل في سبعينيات القرن التاسع عشر، وثلاثة في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وستة في تسعينيات القرن التاسع عشر

(ريد 1985: 236). وفي نهاية المطاف، قاد الحركة القومية الناشئة ضد السيطرة البريطانية على مصر محام شاب، هو مصطفى كامل (1874-1908)، مؤسس الحزب الوطني، وأحمد لوط السيد، الذي أسس حزب الأمة

(جرشوني وجانكوفسكي 1986: 6). ورغم أن البعض أشار إلى العصر الذهبي الإسلامي للمماليك، فإن آخرين أشاروا إلى العصر الفرعوني باعتباره عصراً محلياً أكثر ملاءمة. ففي عام 1907، صرح كمال قائلاً:

نحن لا نعمل لأنفسنا، بل نعمل لوطننا الذي يبقى بعد رحيلنا، فما أهمية السنين والأيام في حياة مصر، البلد الذي شهد ميلاد الأمم كلها، واختراع الحضارة للبشرية جمعاء؟ (في حسن 1998: 204).

لقد أثبتت المشاعر القومية تجاه الماضي الفرعوني أنها ضربة قوية للسيطرة الأجنبية على الآثار المصرية. وقد حدث هذا بشكل رئيسي في الوقت الذي منحت فيه بريطانيا مصر قدراً أعظم من الاستقلال في عام 1922، وهو العام الذي تم فيه اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون.

**خاتمة**

لقد ورثت القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر الممارسات التي تأسست في العصر الحديث المبكر، مثل القيمة المعطاة للحضارات العظيمة القديمة باعتبارها أصل العالم المتحضر (الفصول من 2 إلى 4). وفي سياق الإيمان الراسخ بالتقدم، شرع المؤرخون في إظهار مدى تحضر أمتهم، من خلال وصف الخطوات الحتمية التي دفعت بها إلى قمة العالم المتحضر مقارنة بجيرانها. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن التدخل الإمبراطوري في أوائل القرن التاسع عشر، باعتباره استمرارًا منطقيًا لعصر التنوير والإمبريالية الحديثة المبكرة، أدى إلى الاستيلاء على الأيقونات الأثرية من إيطاليا واليونان (جزئيًا من خلال النسخ الرومانية للأعمال الفنية اليونانية) ومصر والتي عُرضت بعد ذلك في أعظم المتاحف الوطنية للقوى الإمبريالية - متحف اللوفر والمتحف البريطاني. بدأت مجموعة ناشئة من الرواد شبه المحترفين عملية نمذجة ماضي إيطاليا واليونان ومصر في كل من العصور الذهبية والمظلمة. ولم يكن نهاية العصر النابليوني كافياً لإيقاف أنشطتهم. بل على العكس من ذلك، أثبتت الآثار، باعتبارها شكلاً من أشكال المعرفة الهيمنية، فائدتها ليس فقط في إنتاج والحفاظ على الأفكار الشائعة في القوى الإمبريالية، بل وأيضاً في كشف المناطق المستعمرة وإضفاء الشرعية على دونيتها المفترضة. وكان هذا هو السياق الذي وقعت فيه الأحداث التي سردها هذا الفصل. وإذا ما تبسيطنا الموقف إلى أقصى حد، فقد نقترح أن هناك نوعين من علم الآثار: النوع الذي يقوم به علماء الآثار في القوى الإمبريالية والنوع الذي يقوم به علماء الآثار المحليون.

أما بالنسبة لعلماء الآثار الإمبرياليين، فقد عززت الإمبريالية إعادة صياغة الخطابات حول ماضي المناطق الواقعة خارج حدودها. فقد كان الناس الذين يعيشون خارج قلب أوروبا الإمبريالية ينظر إليهم باعتبارهم ساكنين، ويحتاجون إلى التوجيه من الطبقات الأوروبية الديناميكية الريادية لتحفيز تطورهم أو استعادة ـ في حالة البلدان التي نشأت فيها الحضارات القديمة ـ زخمهم المفقود. وقد استُثني في الأصل السكان المعاصرون في تلك المناطق التي نشأت فيها الحضارات الكلاسيكية. ففي البداية كان يُتصور هؤلاء باعتبارهم حاملي شعلة التقدم، وهو تصور كان قوياً بشكل خاص في اليونان، ولكنه حاضر أيضاً في إيطاليا.

وسرعان ما أدى الاتصال المباشر بواقع هذه البلدان إلى تحول في التصورات الغربية، فساوت بينها إلى حد كبير المجتمعات في أماكن أخرى. وكان السكان المحليون ينظر إليهم عموماً إما باعتبارهم منحطين عن أسلافهم السابقين، أو باعتبارهم من نسل الشعوب البربرية التي تسببت في نهاية الفترة المجيدة التي شهدتها المنطقة. إن الدور الذي لعبه علماء الآثار الغربيون القادمون من أكثر الدول ازدهارًا - وخاصة بريطانيا وفرنسا في البداية،

كان من المفترض أن يكشف هذا البحث، الذي تولى بعد ذلك الآخرون، إما عن العصور الذهبية الماضية لهذه الأراضي المتدهورة أو عن الماضي البربري الذي يفسر الحاضر. ومع تقدم القرن التاسع عشر، أصبح الاختلاف بين الأوروبيين الأساسيين والآخرين ــ بما في ذلك بلدان أوروبا المتوسطية ــ مبرراً من الناحية العرقية، حيث يُنظَر إلى الأول على أنه يضم عرقاً آرياً أبيض بالكامل، ذا رأس طويل، متفوقاً (الفصل الثاني عشر).

وفي القوى الإمبريالية، أدت أهمية إعادة صياغة الماضي الأسطوري على نحو مستمر بالنسبة للأمة إلى زيادة إضفاء الطابع المؤسسي عليها. وقد حلت محل المشاريع الفردية الأولية والمشاريع الحكومية المعزولة تدريجياً بعثات أثرية أكبر حجماً تديرها المراكز الرئيسية للقوة الأثرية، بعضها قائم بالفعل ـ المتاحف الكبرى والجامعات ـ وبعضها الآخر جديد ـ المدارس الأجنبية. وتم تجنيد عدد متزايد من العلماء المكرسين لفك رموز البقايا الأثرية وتنظيمها في أقسام الجامعات والمتاحف المتنامية المتخصصة في دراسة العصور القديمة الكلاسيكية. وتم إضفاء الشرعية على استكشاف الماضي باعتباره بحثاً من شأنه أن يدعم تقدم العلم. ولكن هذا الطموح لم يُفهَم إلا من منظور وطني. ويتضح هذا بوضوح من المنافسة بين البعثات الأثرية من بلدان مختلفة على اقتناء الأعمال الفنية لمتاحفها الوطنية. ولكن كان هناك تباين كبير بين علم الآثار البريطاني (وبعد ذلك الولايات المتحدة أيضاً) وعلم الآثار لدى القوى العظمى الأخرى ـ وخاصة فرنسا وبروسيا/ألمانيا ـ وذلك قبل ثمانينيات القرن التاسع عشر: فقد كان هناك افتقار إلى سياسة حكومية واعية فيما يتصل بالحفريات الأجنبية. وفي الفصل الأول، تم التمييز بين النموذج القاري أو نموذج التدخل من جانب الدولة والنموذج النفعي لبريطانيا والولايات المتحدة. ففي النموذج الأول، كانت البعثات تنظمها الدولة الأم، وكانت تتلقى دعماً حكومياً منذ البداية. أما في بريطانيا والولايات المتحدة، فقد استمرت المبادرات الخاصة في الهيمنة حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. ولكن في كثير من الحالات، كان رجال الأعمال يحصلون على دعم من حكوماتهم في تأمين التصاريح اللازمة للتنقيب عن الآثار ونقلها إلى أوطانهم. بل إن بعضهم حصل في نهاية المطاف على دعم مالي من أمناء المتحف البريطاني أو، وخاصة في حالة أميركا، من المؤسسات الخاصة. وقد أصبحت الاختلافات بين النموذجين أكثر ضعفاً خلال فترة التأثير الأكبر للإمبريالية، وخاصة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما بدأت بريطانيا، وإلى حد ما الولايات المتحدة، سياسة الدولة في تشجيع الحفريات الأجنبية بشكل نشط وافتتحت مدارسها الأجنبية الأولى.

ومن المهم أن نلاحظ أن اهتمام القوى الإمبريالية بالآثار في البلدان التي تمت دراستها في هذا الفصل كان انتقائياً: فقد ركز على الفترة الكلاسيكية وتجاهل في البداية كلاً من عصور ما قبل التاريخ والماضي الإسلامي. وسوف نحلل نمطاً مماثلاً في العالم الاستعماري في هذا الفصل.

الفصل التاسع. في الواقع، هذا الافتقار إلى الاهتمام بالآثار الإسلامية (باستثناء، ربما، علم العملات، وعلم النقوش، وعلم دراسة الخطوط القديمة

(إيتنج هاوزن 1951: 21-3)، وإلى حد محدود للغاية أيضًا تجاه جميع الآثار الأخرى غير الكلاسيكية) أصبح مخففًا في أواخر القرن التاسع عشر، عندما أصبحت الآثار غير الكلاسيكية محورًا للفضول الغربي

(إيتنج هاوزن 1951؛ روجرز 1974: 60؛ فيرنوا 1997). منذ تلك الفترة، أصبحت الآثار الإسلامية هدفًا لكل من القوميين المحليين والطبقات المزدهرة في القوى الإمبريالية الغربية. ومع ذلك، بينما كان الماضي الإسلامي بالنسبة للقوميين المحليين عصرًا ذهبيًا يفسر أصل الأمة، أصبح بالنسبة للغربيين معادلاً للغرابة، وتمثيل الآخر (سعيد 1978). وهكذا، في الغرب، وخاصة منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، تم أخذ الفن الإسلامي ككل. لقد تركز تمويل علم الآثار الإسلامي على الآثار والعملات وقيمتها الجمالية والتجارية. ولقد أدى الاهتمام الجديد بالماضي الإسلامي في نهاية المطاف إلى جذب علماء الآثار الغربيين لاستكشاف مناطق أخرى خاضعة لسلطة القسطنطينية من ألبانيا وكوسوفو إلى الأراضي في المملكة العربية السعودية واليمن. ولن نناقش هذه المناطق في هذا الفصل لأن هذا من شأنه أن يأخذنا إلى ما هو أبعد من الحدود الزمنية المحددة لهذا العمل، على الرغم من أن المبادرات المتفرقة ربما حدثت في هذه الفترة (انظر، على سبيل المثال، بوتس 1998: 191).

لقد كانت وجهات النظر الأوروبية المهيمنة على الماضي محل نزاع بطرق مختلفة في كل من البلدان التي تمت دراستها في هذا الفصل. ففي بلدان جنوب أوروبا أصبحت الآثار منذ وقت مبكر استعارات للماضي الوطني ورموزاً للهيبة الوطنية، ولذلك تم اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها من الرغبة الإمبراطورية فيها. وتم سن قوانين لتجريم تصدير الآثار. وتم تنظيم الجمعيات وتدريس علم الآثار على مستوى الجامعات. وبهذه الطريقة، كان على علماء الآثار الإمبراطوريين أن يكتفوا بدراسة الآثار في منافسة أو تعاون مع علماء الآثار المحليين. ولكن في الأمد البعيد كانت الروايات الصادرة عن علماء الآثار الإمبراطوريين أكثر نجاحاً. ففي كتب التاريخ التي حظيت بقراءة واسعة النطاق عن علم الآثار والتي أنتجتها القوى ما بعد الإمبراطورية

(بريطانيا وفرنسا وأميركا الشمالية)، نجد أسماء هؤلاء العلماء مكتوبة، في حين لا نتعامل مع نظرائهم الإيطاليين واليونانيين بنفس الطريقة). وفي القرن التاسع عشر، أدى الاستخدام المتزايد للغات الإمبراطورية ـ الإنجليزية والفرنسية والألمانية وربما الروسية ـ إلى تغذية إنشاء الأكاديميات الوطنية ذات التقاليد المنفصلة عن بعضها البعض. ولعل التحول الذي طرأ على روح المدارس الأجنبية في إيطاليا يشكل مثالاً واضحاً على ذلك. فقد تم التخلي عن الإيطالية كوسيلة للتواصل بعد فترة وجيزة من استبدال معهد المراسلات الأثرية الشامل دولياً بالمدارس الأجنبية التي كانت تقودها جهات وطنية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. وفي ظل هذا الجو، كثيراً ما كانت جهود علماء الآثار المحليين تقابل بالازدراء من جانب علماء الآثار القادمين من بلدان أكثر ازدهاراً. ولكن من قبيل التبسيط المفرط أن نزعم أن علم الآثار في إيطاليا كان في الواقع أقل أهمية من أي علم آثار آخر.

في إيطاليا واليونان في القرن التاسع عشر، كانت هناك روايتين متعارضتين، إحداهما عن القوى الإمبريالية المهيمنة والأخرى عن وجهة النظر المحلية البديلة. وعند فحص كل منهما عن كثب، نجد أن كل منهما يضم مجموعة متنوعة من الأصوات.

كانت المقاومة ضد الاستعمار الأوروبي غير الرسمي وشغفه بالآثار الكلاسيكية أكثر صعوبة خارج أوروبا، وقد ناقش هذا الفصل حالتي تركيا ومصر. في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، احتوت العديد من المقاطعات التي كانت لا تزال تحت السيطرة السياسية للإمبراطورية العثمانية على أطلال الماضي المجيد التي كانت بالفعل أو أصبحت في نهاية المطاف جزءًا لا يتجزأ من أسطورة أصل الأمم الغربية. أصبحت البقايا اليونانية الموجودة في تركيا، والآثار الرائعة الموجودة في مصر، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، تلك الموجودة في بلاد ما بين النهرين (الفصل السادس)، هدفًا لشغف الغرب بالاستيلاء. كان الاستيلاء على الأعمال الفنية القديمة هائلاً. خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت أكبر مجموعة من الآثار، والأكثر شهرة، خاصة تلك القادمة من المنطقتين الغربيتين.

وقد استقبلتها المتاحف الإمبراطورية الكبرى في أوروبا - متحف اللوفر، والمتحف البريطاني، ومتحف ميونيخ جليب توتيك، ومتحف ألتيس البروسي، ومتحف الإرميتاج الروسي. ولكن الإمبراطورية العثمانية لم تظل مكتوفة الأيدي إزاء استيلاء الغربيين على ماضيها. فقد شهد القرن التاسع عشر تشكيل منحة دراسية محلية، لا تزال خجولة، تحمل روايات متنافسة حول ماضيها الوطني. وفي بداية القرن، شجع الانحطاط السياسي الواضح للإمبراطورية العثمانية الساسة والعلماء على الاقتراب من الفكر الغربي. ومع ذلك، كانت الاختلافات الشكلية والبنيوية بين المعرفة العثمانية والغربية كبيرة للغاية بحيث لا يمكن حدوث انتقال سريع. كما يفسر تنوع البلدان داخل الإمبراطورية واستقلالها الواسع كيف حدث الانتقال بوتيرة متباينة في مختلف أجزاء الإمبراطورية العثمانية. ففي تركيا، فُرِض شكل من أشكال القومية المدنية من أعلى في بداية القرن التاسع عشر، ومعه تم تنظيم أول متحف. ومع ذلك، لم تنتشر هذه الأيديولوجية بشكل جدي بين المثقفين إلا في وقت لاحق من القرن. ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، صدرت تشريعات أكثر حماية للآثار: فتم تحديث المتحف في القسطنطينية وافتتاح متاحف أخرى، وبدأت المجلات العلمية في النشر، وبدأت أعمال الحفر. كما شهدت مصر، التي كانت أقل تغريبًا من تركيا، التنظيم المبكر للمتاحف، ولكنها سرعان ما تفرقت عندما استخدمها الحكام المصريون كمصدر للهدايا المرموقة. ولأن مصر كانت تحت السيطرة الأوروبية، وكان علماء الآثار الأوروبيون مسؤولين عن علم الآثار، فقد توقفت فوضى النهب من قبل صائدي الكنوز جزئيًا فقط منذ ستينيات القرن التاسع عشر. ومع ذلك، تحت إشرافهم، لم يكن لدى علماء الآثار المحليين فرصة كبيرة للحصول على وظيفة في هذا المجال، على الرغم من أن القليل منهم فعلوا ذلك. ومن الأمثلة الأكثر تطرفًا علم الآثار في بلاد ما بين النهرين. وكما سنرى في الفصل السادس، فقد ظل هذا العلم في أيدي علماء الآثار الإمبراطوريين بالكامل تقريبًا ولم يتم تطويره إلا من قبل علماء الآثار المحليين في القرن العشرين.

ولقد اجتذبت الزيادة في الاهتمام بدراسة الآثار القديمة، وخاصة منذ القرن الثامن عشر، العديد من الأفراد إلى الأراضي الكلاسيكية. وهناك، كما شرحنا في الفصل السابق، جرى البحث عن جذور الحضارة الغربية وإمبراطوريات القرن التاسع عشر الغربية. ولكن بالإضافة إلى ذلك، في بعض تلك البلدان ـ وخاصة في مصر وبلاد ما بين النهرين ـ لم يكن هذا الاهتمام هو الشاغل الوحيد الذي عزز اهتمام العلماء. فقد شهدت هذه الأراضي بعض الروايات الواردة في الكتاب المقدس المسيحي، الكتاب المقدس،1 وبالتالي فإن البحث عن العصور القديمة الكلاسيكية جاء جنباً إلى جنب ـ وفي بعض الأحيان طغى عليه ـ البحث في الماضي التوراتي. وركز العمل أولاً على مصر، ثم على بلاد ما بين النهرين (العراق الحديث وأجزاء من إيران)، ثم انتقل إلى مناطق أخرى: فلسطين، وإلى حد ما لبنان وتركيا. وبعد الرحالة الأوائل الذين تمكنوا من التغلب على الصعوبات التي فرضتها الإمبراطورية العثمانية في الوصول إلى المنطقة، تبعهم دبلوماسيون في المنطقة يعملون لصالح مختلف الدول الإمبراطورية، فضلاً عن مستكشفين أكثر تخصصاً، بما في ذلك الجغرافيون وخبراء الآثار. وفي وقت لاحق، وخاصة في فلسطين، كان العديد من الباحثين عن بقايا قديمة مرتبطين بطريقة أو بأخرى بالمؤسسات الدينية. وبالتالي، فإن الإمبريالية لن تكون العامل الوحيد الذي يجب مراعاته في تطوير علم الآثار في المنطقة الموصوفة في هذا الفصل، لأن الدين كان له أيضًا دور أساسي. وكما هو موضح في الصفحات التالية، كانت هذه قوى متداخلة ومتكاملة.

**المسيحية وعلم الآثار الكتابي**

يمكن رؤية تأثير الدين على علم الآثار في الأراضي التوراتية في المعتقدات الدينية لأولئك الذين قاموا بذلك، وكذلك، بشكل أكثر تحديدًا، يتألف الكتاب المقدس من العهد القديم، أو التناخ العبري، وأدب العهد الجديد. وتعرف الكتب المقدسة اليهودية في العبرية باسم التناخ، وهي تعادل العهد القديم البروتستانتي. ويقبل البروتستانت والكاثوليك العهد الجديد كجزء من الكتاب المقدس، كما يقبل الكاثوليك الكتب المعروفة لدى البروتستانت باسم الأبوكريفا، وهي مجموعة من الكتابات اليهودية التي تعود إلى أواخر الألفية الأولى قبل الميلاد، كجزء من العهد القديم.

كان من المهم أن نلاحظ كيف كان لهذا الكتاب تأثير على الأبحاث. كان هدف معظم علماء الآثار العاملين في الأراضي التوراتية ـ وخاصة في المنطقة الأساسية في فلسطين ولبنان ـ هو توضيح أو تأكيد أو تحدي الرواية التوراتية، ولم يكونوا مهتمين بأي فترة يرجع تاريخها إلى ما قبل أو بعد الأحداث المذكورة في الكتاب المقدس. وبالتالي فإن الاهتمام بعلم الآثار الإسلامي في المنطقة لم يظهر إلا في نهاية الفترة التي تناولها هذا الكتاب (إيتنجهاوزن 1951؛ فيرنوا 1997: 4-5)، ثم تطور علم الآثار ما قبل التوراتية في وقت لاحق.

خلال القرن التاسع عشر، كان علم الآثار في الأراضي التوراتية يُمارس حصريًا تقريبًا من قبل المسيحيين. وقد انجذب معظم علماء الآثار إلى علم الآثار في المنطقة من خلال التفاني وكانوا صريحين في التعبير عن نواياهم الموقرة. شكلت المعلومات التي قدمتها الكتاب المقدس عنصرًا مهمًا في تحقيقاتهم. وعلى الرغم من أن الارتباطات الرئيسية بين كل مجموعة واسعة من المناقشات الدينية والتطورات في مجال علم الآثار لا تزال بحاجة إلى التحقيق، فمن الواضح، مع ذلك، أن هناك انخراطًا وثيقًا في الدين من قبل بعض أبطال هذا الفصل - بعضهم تم توظيفهم من قبل الكنيسة كرجال دين، وآخرون مثل بيتري الذي أخذ هذه المناقشات الدينية على محمل الجد (سيلبرمان 1999ب). وليس من المستغرب أن يأتي معظم الكاثوليك من فرنسا بينما يأتي معظم البروتستانت من بريطانيا والولايات المتحدة وإلى حد كبير من ألمانيا. وقد يتساءل المرء عما إذا كان التقليد الأقوى المتمثل في قراءة الكتاب المقدس بين البروتستانت، واستعدادهم لتوضيح النصوص في العديد من طبعات الكتاب المقدس التي صدرت في القرن التاسع عشر، قد أدى إلى زيادة الاهتمام بالأرض المقدسة. وهناك أيضاً قضية تحتاج إلى فحص وهي ما إذا كان التركيز على الحج والأماكن المقدسة والآثار بين الكاثوليك قد يكون أيضاً مؤثراً، وما إذا كانت الكنيسة الأرثوذكسية لديها مصلحة خاصة بها في فلسطين.

كانت قيمة البقايا القديمة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بدورها في تاريخ الديانات اليهودية المسيحية. ومن الواضح أن هذا يشير بشكل أساسي إلى علم الآثار في فلسطين، ولكن علم الآثار في بلاد ما بين النهرين، وإلى حد محدود في مصر ومناطق أخرى مثل لبنان وتركيا، كان متأثرًا أيضًا بدرجة كبيرة. كانت الجاذبية التي مارسها علم الآثار التوراتي متشابكة مع مناقشات أكثر عمومية حول دور الدين في مجتمع القرن التاسع عشر. عمل علماء الآثار التوراتيون في سياق نقاش أكثر عمومية في المجتمع المعاصر حول قيمة القيم الدينية ودور الدين في السياسة والمجتمع. عصمة الكنيسة، التي تلقت أول ضربة خطيرة مع صعود سلطة البابا، كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ المسيحية.

إن البروتستانت (مثل كنيسة إنجلترا) يعتبرون الأسفار غير القانونية مفيدة ولكنها ليست موثوقة. ومن المؤكد أن العلماء البروتستانت العاملين في فلسطين كانوا على علم بها (فريدمان وآخرون 1992).

ولقد هددت الملكية وظهور الدولة الحديثة خلال فترة الإصلاح الديني (الفصل الثاني) زيادة جديدة في السلطة المدنية والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن القومية ـ الدافع الجديد في أواخر القرن الثامن عشر لإنشاء الدولة الحديثة ـ والتصنيع. كما تأثر الدين بدرجات متفاوتة بالمنتجات الثانوية للعقلانية المستنيرة: سلباً بالإلحاد واللاأدرية والعلمانية؛ وإيجاباً بالأهمية المتزايدة للتعليم والتواصل الاجتماعي في إنشاء المؤسسات الدينية الجديدة. ولم يؤثر الأول على علم الآثار بشكل مباشر، بمعنى أننا لا نعرف أي ملحد أو لاأدري قام بعمل أثري لدحض الكتاب المقدس؛ بل يبدو أن العكس هو الصحيح. والنتائج الإيجابية للعقلانية في الدين تستحق الاستكشاف. ووفقاً للأهمية المتزايدة للتعليم والتواصل الاجتماعي، شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر تأسيس المجتمعات، وفي العالم الإنجيلي، كانت هناك عدة صحوات دينية.

ومن بين الجمعيات الدينية التي تأسست حديثاً كان نوع واحد من هذه الجمعيات مهماً بالنسبة لعلم الآثار التوراتي، وخاصة تلك التي نشأت في فلسطين. وكانت هذه الجمعيات هي الجمعيات التبشيرية، التي أنشئت كوسيلة لتبشير الشعوب الوثنية (وكذلك الفقراء في المجتمعات الغربية)

التي واجهتها القوى الإمبريالية في توسعها في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك فلسطين ولبنان، والتي كان يسكنها في الغالب غير المسيحيين. ومنذ القرن السادس عشر كانت أراضي فلسطين تحت السيطرة العثمانية وكانت مغلقة نسبياً أمام النفوذ الأوروبي. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر سُمح لبضع بعثات مسيحية بالدخول إلى المنطقة. ثم ازدادت أعدادها خلال النصف الثاني من القرن، وهو التوسع الذي كان مرتبطاً جزئياً بالعدد المتزايد من الحجاج الذين يزورون الأماكن المقدسة. وكان هؤلاء الحجاج يأتون في الأساس من فرنسا وروسيا وألمانيا. وفي هذه الفترة استوطنت هناك أيضاً مستعمرات شكلها أعضاء من عدة طوائف مسيحية. وكانت البعثات التبشيرية إلى فلسطين ذات أهمية واضحة بالنسبة للمسيحيين. كانت إحدى البعثات الأولى المرسلة إلى فلسطين هي بعثة جمعية لندن لتعزيز المسيحية بين اليهود، التي استقرت في القدس عام 1823. كما شكلت جماعة دينية ألمانية، Bruder haus، مجتمعًا في نفس المدينة عام 1846 بهدف التبشير. بدأت البعثة الكنسية الروسية عام 1847 للإشراف الروحي على الحجاج الروس، وتقديم المساعدة ورعاية العمل الخيري والتعليمي بين السكان العرب. واستكملت البعثات المسيحية ببعثات الجماعات اليهودية بشكل أساسي منذ سبعينيات القرن التاسع عشر.

كما تم إنشاء بعثات في مدن القوى الإمبريالية، حيث كان يُعتقد أن الفقراء الصناعيين لن ينجحوا في الحصول على الصحة والقوة والحكمة إلا إذا آمنوا بالإنجيل ورسالته المليئة بالأمل. ومن بين هذه البعثات جمعية الكتاب المقدس البريطانية والأجنبية (1804، لنشر وتوزيع الكتاب المقدس)، وجيش الخلاص (1865)، وبعثة الإيمان (1886)، والتي يجب ربط مبادرات مثل إنشاء مدارس الأحد (1780) بها (DitchWeld 1998).

كانت البعثات التبشيرية من الأماكن التي نشأ فيها علماء الآثار التوراتيون في القرن التاسع عشر. وعلى النقيض من البلدان الأخرى، كان الدين أحد الأسباب الرئيسية وراء عيش العديد من علماء الآثار محليًا. وكان من بين هؤلاء الأفراد الذين عملوا في علم الآثار أعضاء المستعمرات والبعثات الدينية. ومن بين هؤلاء إيلي سميث (1801-1857)، وفريدريك كلاين، وكونراد شيك (1822-1901)، وجوتليب شوماخر (1857-1925). وكان أول هؤلاء، سميث، يعيش في بيروت. وكان قسًا مشيخيًا من مواليد أمريكا، وطالبًا في معهد أندوفر اللاهوتي، وكان رائدًا في ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة العربية وساعد إدوارد روبنسون في جهوده لرسم خريطة جغرافية الكتاب المقدس (انظر أدناه). كان فريدريك كلاين، الذي اكتشف حجر موآب، في وضع مماثل، ولكن لا يمكن القول إنه كان عالم آثار: فقد كان يبشر في فلسطين لمدة سبعة عشر عامًا تقريبًا قبل أن يكتشفه. وصل الألماني كونراد شيك (1822-1901) إلى القدس كعضو في جماعة الأخوة الدينية الألمانية، Bruderhaus. وفي السنوات الأربعين التي عاشها في القدس، قدم العديد من المساهمات في علم الآثار لدعم عمل صندوق استكشاف فلسطين البريطاني (PEF). انتقل جوتليب شوماخر، الذي ولد في أمريكا، إلى فلسطين وهو طفل مع عائلته كعضو في Tempelgesellschaft ('جمعية الهيكل')، وهي طائفة سوابية بروتستانتية متدينة تهدف إلى استعمار فلسطين بالمسيحيين.

خلال القرن التاسع عشر لم يكن هناك الكثير من اليهود يعيشون في فلسطين، أو في أي من البلدان الأخرى التي نتناولها في هذا الفصل (على الرغم من أن أعدادهم نمت بشكل مطرد طوال هذه الفترة). وقد ازدادت أعمال التنقيب الأثري التي قام بها اليهود الذين يعيشون في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة بعد تأسيس الجامعة العبرية في العام 1925 (سيلبرمان، اتصال شخصي، 19/12/2004).

**الإمبريالية غير الرسمية والعنصرية**

**في الأراضي التوراتية**

**الإمبريالية غير الرسمية في الأراضي التوراتية**

إن التأثير الرئيسي للدين في علم الآثار في الأراضي التوراتية لا يعني أن السياسة لم يكن لها تأثير. والواقع أنه في هذه المنطقة من العالم من الصعب الفصل بين الاثنين. فمن الواضح أن الإمبريالية كانت قوة قوية. وكانت معظم الأراضي لا تزال رسميا تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، ولكن خلال القرن التاسع عشر أصبحت فلسطين وبلاد ما بين النهرين ومصر تحت سيطرة العالم الاستعماري البريطاني إلى حد ما ـ مصر فقط منذ عام 1881 والعراق ليس رسميا حتى الحرب العالمية الأولى. ومع السيطرة على المنطقة، سعت بريطانيا إلى تأمين تجارتها واقتصادها.

ولقد كان علم الآثار أداة أخرى للهيمنة الإمبريالية، كما هو الحال في أي منطقة أخرى من الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية، ولهذا السبب أصبحت النخب السياسية مهتمة به. ومع ذلك، كان هذا الاهتمام يهيمن عليه أيضاً النغمات الدينية التي تميز العصور القديمة في المنطقة. ومن الدلالة على ذلك أن التأسيس الرسمي لصندوق استكشاف فلسطين كان في دير وستمنستر تحت رعاية الملكة فيكتوريا ورئيس أساقفة كانتربري (سيلبرمان 2001: 493). ولم تكن بريطانيا القوة الإمبريالية الوحيدة في المنطقة: فبغية موازنة قوتها، وجهت فرنسا السياسة اللبنانية، وخاصة منذ ستينيات القرن التاسع عشر، وكانت قادرة على تقديم مساهمة محدودة لعلم الآثار المصري حتى في ظل الحكم البريطاني. وفي نهاية القرن، ظهرت دول أخرى، وخاصة ألمانيا والولايات المتحدة، على الساحة. ولنبدأ بالطموحات الإمبريالية لألمانيا في اتجاهها نحو الشرق ـ أي الاندفاع نحو الشرق ـ والتي كان لها تأثير واضح. أدت السياسة الثقافية، الحياد النظري غير السياسي على أساس السياسة الخارجية الألمانية التي تهدف إلى التحول إلى المصالح الألمانية دون استخدام القوة، إلى إنشاء

Deutsche Orient-Gesellschaft

(الجمعية الشرقية الألمانية) في عام 1898

بالإضافة إلى

Deutsches Evangelisches Institut fu¨r Alter tumswissenshaft des Heiligen Landes

(المعهد الإنجيلي الألماني لآثار الأراضي المقدسة) في عام 1900.

كما تأسست المدرسة الأمريكية للأبحاث الأثرية في نفس العام.

ولم يكن علماء الآثار بعيدين عن الموقف السياسي. فقد وفرت القومية الإطار لتخيل الشعوب القديمة، أي كأمم قديمة، ولكنها كانت لها أيضاً تأثير قوي على الطريقة التي تم بها النظر في قضايا اللغة والعرق. وبالعودة إلى أربعينيات القرن التاسع عشر، شرح عالم الآثار البريطاني أوستن هنري لايارد (1817-1894) في كتابه الشهير عن تجاربه في بلاد ما بين النهرين:

"بهذه الأسماء [آشور وبابل وكلدانيا] ترتبط أمم عظيمة ومدن عظيمة طغى عليها الظلال في التاريخ؛ أطلال عظيمة في وسط الصحاري، تتحدى بخرابها وافتقارها إلى الشكل الموضح وصف المسافر؛ بقايا الأجناس العظيمة التي لا تزال تجوب الأرض؛ تحقق النبوءات؛ السهول التي ينظر إليها اليهودي والأممي على حد سواء باعتبارها مهد عرقهم."

(Layard 1849 في Larsen 1996: 45).

ولقد لوثت الإمبريالية أيضاً ممارسات علماء الآثار. وسوف يكفي مثالان لتوضيح ذلك. يشير الأول إلى التنافس الإمبراطوري، المتمثل في المنافسة بين لايارد وبوتا في بلاد ما بين النهرين، وهي القضية التي سيتم شرحها في وقت لاحق من الفصل. ثانياً، لا يمكن فهم التعقيدات المحيطة بنشر نقش الحجر الموآبي إلا في إطار المنافسة الإمبراطورية. كانت هذه منافسة حدثت في عام 1870. وقد أثارها كليرمون جانو، القنصل الفرنسي الشاب وعالم الآثار، الذي كان قد نشر نقش الحجر الموآبي في عام 1871.

ولقد نشر على عجل ترجمة لقطعة ادعى البروسيون أنهم يمتلكون حقوقًا علمية فيها، وكان البريطاني تشارلز وارن (1840-1927) قد اتفق مع زميله الفرنسي على نشرها في نفس الوقت (سيلبرمان 1982: الفصل 11). وسوف نقدم أمثلة أخرى توضح العلاقة بين الإمبريالية وعلم الآثار في وقت لاحق من الفصل. وفيما يتعلق بما إذا كانت الهوية الوطنية قد حلت محلها الهوية الدينية في الأراضي التوراتية، فلا يوجد ما يشير في الأدبيات إلى حدوث ذلك، مما أدى، على سبيل المثال، إلى التعاون بين أعضاء نفس الديانة في معارضة أتباع ديانة أخرى.

**العنصرية ومعاداة السامية وعلم الآثار**

هناك عامل آخر أساسي لفهم السياق السياسي والديني لعلم الآثار في الأراضي التوراتية وهو نمو العنصرية، وخاصة معاداة السامية، أي العنصرية ضد اليهود وغيرهم من الشعوب السامية. بدأت العنصرية تنتشر في العالم الغربي بشكل رئيسي منذ أربعينيات القرن التاسع عشر (الفصل 12). وكان أحد مظاهرها معاداة السامية، وهي قضية لها تاريخ طويل وراءها، وهي قضية تتجاوز حدود هذا الكتاب (ليندمان 2000؛ بولياكوف 1975). أصبحت معاداة السامية، وهو مصطلح صيغ في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، رمزًا للعداء تجاه اليهود الذي نما باطراد منذ السنوات الأولى من القرن. كان مصطلح سامي مشتقًا من الاسم التوراتي لشيم المستخدم منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر للإشارة إلى اللغات المرتبطة بالعبرية، والتي تضمنت أيضًا الفينيقية. وبمقتضى قوانين الوضعية، حاول العلماء تبرير مكانة الساميين في المخطط التطوري للأعراق الذي صنف بموجبه كل الأجناس البشرية من الأقل تطوراً إلى الأكثر تطوراً (بيرنال 1987). وقد اعتبر العالم الفرنسي إرنست رينان (1823-1892)، أستاذ اللغة العبرية في كلية فرنسا ومستكشف العديد من المواقع الأثرية في بلاد الشام في أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، الآريين والساميين أرقى الأجناس (ليفيراني 1998: 8؛ أوليندر 1992: الفصل الرابع)، ولكن المقارنة بينهما قد تقول:

يبدو لنا العرق السامي غير مكتمل بسبب بساطته. وأجرؤ على القول إنه بالنسبة للعائلة الهندو أوروبية، فهو مثل الرسم بالنسبة للتصوير أو الغناء البسيط بالنسبة للموسيقى الحديثة. فهو يفتقر إلى ذلك التنوع، وذلك الحجم، وتلك الوفرة من الحياة الضرورية للكمال.

(رينان 1855 في بيرنال 1987: 346-7).

ولقد تأثرت الأوساط الأكاديمية بشكل رئيسي بالعقود الأخيرة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وسوف تساعدنا بعض الأمثلة من عصر علم الآثار في توضيح هذه الحقيقة. فقد حدد الباحث البريطاني فليندرز بيتري المستويات التي تم التنقيب عنها في تل الهسي في فلسطين باعتبارها حلقات مختلفة من الهيمنة العنصرية في المنطقة (سيلبرمان 1999ب: 73). وقد كتب:

لا بد أن غزو الحشد البدوي من بني إسرائيل للحضارة العالية لملوك الأموريين كان بمثابة ضربة ساحقة لكل الثقافة والتقدم في الفنون؛ كان يشبه إلى حد كبير التفكك الرهيب للإمبراطورية الرومانية على يد الأجناس الشمالية؛ فقد اجتاح كل الخير مع الشر؛ كانت هناك حاجة إلى قرون لاستعادة ما فقد.

(بيتري 1891 في سيلبرمان 1999ب: 73-4).

ولقد كان لمعاداة السامية تأثيرها أيضاً على علم الآثار في بلاد ما بين النهرين. ففي مطلع القرن العشرين، ومع تزايد المعارضة لليهود في مختلف أنحاء العالم الغربي، استُخدِم علم الآثار التوراتي أيضاً كسلاح ضدهم. وعلى سبيل المثال، زعم عالم الآشوريات الألماني فريدريش ديليتش (1850-1922) أن الأصل الرافديني للتقاليد التوراتية حرر المسيحية من ارتباطها بالتراث اليهودي وحولها إلى "الدين العالمي الحقيقي" الأول (لارسن 1987). كما أثرت معاداة السامية بشكل واضح على علم الآثار الفينيقي. فبعد الشعور الإيجابي تجاه التجار الفينيقيين القدامى المجتهدين (وخاصة في أوروبا الرأسمالية، وبريطانيا، وأيرلندا على وجه الخصوص (تشامبيون 2001))، تغيرت الأمور في نهاية القرن. فخارج المنطقة الفينيقية الأصلية، أصبحت البقايا الأثرية توصف الآن بأنها يونانية. كما أن الاهتمام بآثار الفينيقيين في المنطقة المركزية في لبنان وسوريا قد تراجع بشكل واضح (ليفيراني 1998: 13).

**علم الآثار التوراتي في مصر وتركيا**

لقد ناقشنا في الفصل السابق علم الآثار في مصر وتركيا، وإن كان ارتباطه بعلم الآثار التوراتي يحتاج إلى مزيد من التوضيح. وكما ناقشنا في الفصل السادس، فإن الجاذبية التي مارستها أرض الفراعنة كانت مرتبطة في المقام الأول بروابطها بالعالم الكلاسيكي ـ وخاصة نقل المسلات إلى روما في القرون الأولى من العصر ـ ووجود بقايا مذهلة مثل الأهرامات والرومانسية التي ارتبطت بها بالغرابة. ورغم أن ارتباط مصر بالماضي التوراتي لم يكن قضية أساسية في الاهتمام المبكر بالآثار المصرية، فإن العلماء لم يتجاهلوا حقيقة أن مصر قد ذُكرت في العهد القديم، وخاصة في سفر التكوين وسفر الخروج. ففي سفر التكوين تم شرح كيف بيع يوسف كعبد في مصر من قبل إخوته. ويروي سفر الخروج قصة تبني أميرة مصرية لموسى عندما كان طفلاً، وكيف اكتشف عندما أصبح بالغًا أصله، حيث خرج من مصر وعاد بعد أن أمره الله بإنقاذ شعبه من العبودية. واستمرت القصة في وصف كيف حاول موسى إقناع فرعون بالسماح للإسرائيليين بالعبادة في الصحراء، وكيف أدى رفض فرعون إلى الضربات العشر التي دمرت مصر. وانتهت القصة بخروج بني إسرائيل من مصر. وعلى النقيض من علم الآثار في بلاد ما بين النهرين ومصر،

يبدو أن فلسطين، الماضي التوراتي لعلم الآثار المصري، قد اجتذبت علماء مستوحين من دافع ديني فقط منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. في عام 1882، تضمنت أهداف صندوق استكشاف مصر الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له "تنظيم رحلات استكشافية في مصر، بهدف توضيح تاريخ وفنون مصر القديمة، وتوضيح سرد العهد القديم، بقدر ما يتعلق بمصر والمصريين" (في موري 1991: 6).

دعا الصندوق إدوارد نافيل (1844-1926)، وهو باحث سويسري وأستاذ في جامعة جنيف درس في برلين تحت إشراف كارل ريتشارد لبسيوس

(المذكور أيضًا في الفصلين 3 و5)، للتنقيب في تل المسخوطة. فسر الأطلال المكتشفة على أنها بيت أتوم، أحد مدن المخازن التي بناها العبرانيون في فترة استعبادهم في مصر. وفي وقت لاحق، اكتشف البريطاني بيتري مدينة أخرى من هذا النوع في موقع رمسيس في تل الرطيبة في عامي 1905 و1906. وكان اهتمام بيتري بالآثار المصرية ينبع من خلفية دينية منذ البداية. فقد انجذب إليها من خلال علم الأهرامات ـ وهو علم زائف يرى في الأهرامات عملاً من أعمال الله، الذي نقش ألوهيته في أبعادها.

ورغم أنه سرعان ما تخلى عن هذه النظرية باعتبارها غير موثوقة

(سيلبرمان 1999ب)، فإن جاذبية دراسة الكتاب المقدس وآثاره ظلت قائمة، وهو ما قاده في نهاية المطاف إلى فلسطين.

ولقد تعززت الأدلة المتزايدة على وجود العهد القديم في الأراضي المصرية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وسوف نذكر مثالين آخرين. أولاً، في عام 1887 عثر بالصدفة في تل العمارنة على وثائق تاريخية مكتوبة على ألواح طينية باللغة الأكادية بالخط المسماري ـ وهو النوع من الخطوط المستخدمة في بلاد ما بين النهرين، ثم لغة الدبلوماسية الدولية. وقد حصلت متاحف برلين ولندن على هذه الألواح. وقد تحدثت عن حكام بلاد الشام وعلاقاتهم بالإدارة المصرية وعن الحياة في كنعان (فلسطين القديمة) في القرن الرابع عشر قبل الميلاد. كما ذكرت الألواح شعباً، هو شعب الهبيرو أو العبيرو، الذي حدده العلماء باعتبارهم العبرانيين. وفي عام 1896 عثر بيتري على لوحة مرنبتاح. وقد نقش عليها ترنيمة نصر تحتفل بحملة الفرعون في كنعان التي دمرت شعباً يدعى إسرائيل. تم اكتشاف الاكتشاف الثاني في معبد آمون بالكرنك، حيث تم التعرف على مشهد مرتبط بغزو الفرعون شيشق لفلسطين. وقد تضمن قائمة طبوغرافية للمدن التي تمت دراستها في وقت سابق من القرن بواسطة تشام بوليون (إليوت 2003؛ موري 1991: 4-6).

كما أخذ البحث في الكتاب المقدس العلماء إلى تركيا حيث كان البحث متعلقًا بكل من العهد القديم والعهد الجديد. في عام 1865 قام العالم الفرنسي إرنست رينان بزيارة تركيا لنشر القديس بولس (1869). وتبع بحثه بحث ويليام رامزي (1851-1939) (شانكلاند 2004: 23)، أستاذ العلوم الإنسانية الملكي في جامعة أبردين منذ عام 1886، والذي استخدم مرة أخرى رحلات بولس كأساس لاستفساراته، حيث عبر تركيا لدراسة التضاريس القديمة (موري 1991: 21). فيما يتعلق بـعلم الآثار التوراتي

في بحث أجري في العهد القديم، كان الحثيون أحد الشعوب المذكورة فيه، في سفر التكوين 15:20 وسفر الملوك الأول 10:29. وفي عام 1876، عثر الباحث البريطاني أرشيبالد هنري سايس (1845-1933) على بعض النقوش المنحوتة على الصخور في تركيا والتي زعم أنها قد تثبت وجود الحثيين في المنطقة. وبعد عشر سنوات، لفت اكتشاف ألواح طينية في مكان يسمى بوغازكوي انتباه الباحث الألماني وخبير الكتابة المسمارية، هوجو وينكلر (1863-1913)، الذي بدأ رحلته الخاصة إلى الموقع

في عام 1906. وقد تم تحديد بوغازكوي على أنها حتوساس، عاصمة الحثيين، وهي قوة قوية في الشرق الأوسط من عام 1750 قبل الميلاد حتى عام 1200 قبل الميلاد. وخلال أعمال التنقيب، تم العثور على آلاف الألواح الأخرى، ومعظمها مكتوب بلغة غير معروفة: الحثية. وقد تم فك رموز هذه اللغة في عام 1915 بواسطة أستاذ علم الآشوريات التشيكي بجامعة فيينا، بيدريش هروزني (1879-1952). وقد ثبت أن اللغة كانت هندو أوروبية. وكشفت حفريات وينكلر عن بقايا عاصمة عظيمة بها معابد وقصور وحصون وبوابات. وأكدت الألواح التي عُثر عليها في المعابد أن المراسم الطقسية الموصوفة في أسفار موسى الخمسة (أي أسفار التكوين والخروج واللاويين والأعداد والتثنية)، والتي كانت حتى ذلك الحين تعتبر معقدة للغاية بالنسبة للفترة التي كتبت فيها، كانت مماثلة لتلك الموصوفة في ألواح بوغازكوي (زوكيران 2000). لم يكن الماضي الحثي محل إشادة من جانب المسيحيين وعلماء الآثار الذين يحققون في علم الآثار في الكتاب المقدس فحسب، بل كان له أيضًا نوع مختلف جدًا من التخصيص في وقت لاحق من القرن عندما بدأ كمال أتاتورك بحثه عن تركيا قوية وموحدة (ماجناريلا وتوركزوغان 1976: 256).

**الآثار الرافدينيةوالعهد القديم**

في هذا القسم، نناقش علم الآثار في القرن التاسع عشر في منطقة العراق وإيران الحديثتين. كان الاهتمام الأوروبي بآثار باشاليك بغداد، إحدى مقاطعات الإمبراطورية العثمانية التي تتزامن تقريبًا مع العراق الحديث، قد بدأ بالفعل في العصر الحديث المبكر مع غزو بيرسيبوليس الذي قام به بيترو ديلا فالي (1586-1652) وأتباعه الآخرون. أدى هذا الخط من الدراسات إلى الدنماركي كارستن نيبور (1733-1815) (سيمبسون 2004: 194)، وكان مرتبطًا جزئيًا بالبحث عن بقايا مرتبطة بالرواية التوراتية. في بداية القرن التاسع عشر كانت المنطقة مغلقة نسبيًا أمام التأثير الأوروبي ولم يكن يعيش فيها سوى عدد قليل من الأوروبيين، وكان بعضهم مهتمًا بآثار المنطقة (المصدر نفسه، ص 194-195). كان أحدهم الرحالة والباحث الإنجليزي كلوديوس ريتش (1787-1821)، الذي عُين من عام 1808 إلى عام 1821 مقيمًا لشركة الهند الشرقية في بغداد

(لويد 1947: الفصلان 3 و5؛ سيمبسون 1947: الفصلان 3 و5).

2004 ( 198-201). وبدافع من اهتمامه بالآثار، ومعرفته بالماضي التوراتي للمنطقة، زار موقع بابل القديمة، وهي المدينة التي ورد ذكرها كثيرًا في الكتاب المقدس، ونشر كتابين عن المعلومات التي جمعها. وفي عام 1821، قبل مغادرته بلاد ما بين النهرين، زار، من بين مواقع أخرى، تلال قوينجق والنبي يونس، والتي شكلت معًا موقع نينوى، بالقرب من الموصل، في شمال بلاد ما بين النهرين. كما نسخ النقوش المسمارية المنحوتة على الحجر في برسيبوليس في إيران، ونُشر هذا الكتاب ونينوى في عام 1836، بعد أكثر من عشر سنوات من وفاته المفاجئة (لارسن 1996: 9).

فيما يتعلق بإيران، كان علماء الآثار الأجانب الذين زاروا المنطقة من البريطانيين والروس بشكل أساسي. ومن بين المسافرين البريطانيين الدبلوماسي الاسكتلندي السير جون مالكولم (الذي زار البلاط في طهران في أعوام 1800 و1808 و1810) (1782-1833)، والدبلوماسي جيمس مورييه (الذي أقام في بلاد فارس في أعوام 1808-1809 و1811-1815) (1780-1849)، وجيمس سيلك باكنغهام (1816) (1786-1855) وجيمس ب. فريزر (قام بعدة رحلات في أعوام 1821-1834) (1783-1856). وفي الفترة من 1817 إلى 1820،

رعت الأكاديمية الروسية للفنون الجميلة رحلة استكشافية إلى بلاد فارس، برئاسة الفنان البريطاني روبرت كير بورتر (1777-1842)، الذي تلقى تعليمه جزئيًا في روسيا. واستكشف بورتر مدينة برسبوليس ومواقع أخرى، ووضحها بالرسومات. ومع ذلك، فقد واجه الاهتمام الروسي بإيران، المرتبط بالإمبريالية الروسية (نيكيتين 2004) (انظر أيضًا الفصل 9)، تحديًا من جانب بريطانيا. طوال القرن التاسع عشر، تمكنت الأسرة الحاكمة في إيران، سلالة القاجار (1781-1925)، من لعب دور القوى الإمبريالية وتحويل إيران إلى دولة عظمى بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية المجاورتين. كان على البلاد أن تتكيف مع التغيرات في العالم الغربي، مع حكم فتح علي شاه (حكم 1797-1834) وناصر الدين شاه (حكم 1848-1896) الأكثر أهمية في هذه العملية. خلال حكم فتح علي شاه، يمكن رؤية استخدام أصلي للماضي في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر في إنشاء النقوش الصخرية التي تمثل الشاه. كان لهذه الأنواع من التمثيلات أصلها في إيران ما قبل الإسلام، عندما عبرت عن السلطة الملكية. كان الشاه قد تعرف على هذه الآثار من خلال مدينة برسبوليس أثناء فترة حكمه في الفترة من 1794 إلى 1797، بصفته أميراً وحاكماً للمنطقة التي توجد بها هذه الآثار. ولعل الاتصالات التي أقامها مع بعض المسافرين (مورييه، كير بورتر) جعلته يقدرها على نحو أشبه بالغرب (لوفت 2001). ويرى البعض أيضاً أن إحياء اللوحات الجدارية خلال فترة حكمه كان في الأساس أحد آثار التأثير الغربي (ديبا 2001).

في أوروبا الغربية، بعد وفاة ريتش، اشترى المتحف البريطاني مجموعته من الآثار. وبسبب الافتقار إلى الحماس، لم يُدفع سوى مبلغ صغير من المال مقابلها. وعلى الرغم من عدم أهمية العرض العام نسبيًا، إلا أن الآثار التي جمعها ريتش في ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانت ذات أهمية قصوى للتطور المستقبلي لعلم الآثار في بلاد ما بين النهرين. كان أحد زوار المتحف الألماني المولد جول موهل (1806-1876)، وهو مستعرب قرر الانتقال إلى باريس، التي كانت في ذلك الوقت مكة العلماء المستشرقين الأوروبيين (ماكجيتشين 2003). أصبح موهل أحد أمناء المتحف.

كان مول من بين أوائل الذين ساهموا في تأسيس جمعية باريس الآسيوية، وهي جمعية تأسست في عام 1829 لتعزيز دراسة اللغات والثقافات الشرقية (الفصلان 8 و9). رأى مول الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها مجموعة ريتش وحلم بجعل متحف اللوفر المتحف الأوروبي الرئيسي الذي يحتوي على آثار من بلاد ما بين النهرين. وأقنع السلطات الفرنسية بإرسال قنصل إلى الموصل للقيام بأعمال الحفر وإرسال المنحوتات والنقوش إلى متحف اللوفر. وفي عام 1847،

لم يمض سوى أربع سنوات حتى تم الانتهاء من أعمال الحفر.بعد وصول القنصل-الحفار بول إي إلى المنطقةفي عهد الملك ميل بوتا (1802-1870)، تمكن متحف اللوفر من فتح أول مجموعة من الآثار الآشورية للجمهور. جاءت مجموعات اللوفر المبكرة بشكل أساسي من قصر تم اكتشافه في مدينة خورساباد الآشورية، وهو موقع يبعد حوالي عشرة أميال عن نينوى، حيث أثبتت الحفريات صعوبتها (لارسن 1996؛ موري 1991: 7-14). كانت الحفريات مفيدة للدراسات التوراتية. تم تحليل المواد التي تم إحضارها إلى باريس من قبل، من بين آخرين، العالم الفرنسي أدريان دي لونجبريير (1816-1882)، الذي كان قادرًا على قراءة اسم سرجين في أحد النقوش المسمارية وتحديده باسم سرجون، ملك آشور، المذكور في سفر إشعياء 20: 1. وبالتالي فإن القصر الذي وجده بوتا كان قصر الملك الآشوري سرجون الثاني (حوالي 721-705 قبل الميلاد)، وهو أحد حكام بلاد ما بين النهرين المذكورين في العهد القديم.

كانت بداية مشاركة بريطانيا في علم الآثار في بلاد ما بين النهرين مختلفة للغاية. ففي الفصل الأول، تم التمييز بين النموذج الأوروبي القاري أو نموذج التدخل الحكومي الذي يتميز بالدعم المالي الحكومي للبعثات الأثرية وبين النموذج النفعي الذي اتبعته بريطانيا والولايات المتحدة والذي اعتمد على التمويل الخاص. ولم يكن علم الآثار في بلاد ما بين النهرين استثناءً: فعلى الرغم من إمكانية عرض المتحف البريطاني لآثار ريتش، إلا أنه لم يكن هناك استثمار في منقب قنصلي مثل بوتا الفرنسي. ولم يكن هناك سوى مبادرة خاصة وإصرار شاب إنجليزي، أوستن هنري لايارد، من خلال وساطة السفير في القسطنطينية منذ عام 1844، السير ستراتفورد كانينج، مما جعل المتحف البريطاني يعينه ممثلاً لبريطانيا في الموصل. وفي نهاية المطاف، رعى المتحف أعمال لايارد في عام 1846، ولكن فقط بعد أن أمضى عاماً كاملاً في الحفر في نمرود، وبمبلغ كبير من المال أكبر كثيراً من ذلك الذي منحته فرنسا لبوتّا

(لارسن 1996: 23، 109).

ويبدو أن الاهتمام بالرواية التوراتية كان أحد العوامل التي حفزت اهتمام لايارد ببلاد ما بين النهرين. ولكن أحد أصدقائه لم يصدق هذا، فقام في عام 1846 بالتعليق عليه بسخرية:

لقد سمعت أن هناك اهتمامًا كبيرًا بأحجارك، وإذا تمكنت كما قلت من قبل من إعطاء أهمية كتابية لاكتشافاتك، فسوف تتخلص تمامًا من هذا العالم المليء بالحمقى والحالمين؛ يمكنك الحصول على بعض الزملاء المتدينين لإلهامك بالخرافات الضرورية، والتي لن أفكر فيك بالأسوأ على الإطلاق.

(موري 1991: 3).

وبغض النظر عن الأغراض الحقيقية التي سعى لايارد إلى تحقيقها، سواء أكانت دينية أم انتهازية، فإن اكتشافاته، إلى جانب نسخ النصوص التي كتبها القنصل البريطاني في بغداد هنري رولينسون، جعلت من الممكن تحديد العديد من الملوك والمدن المذكورة في الكتابات العبرية داخل النصوص الآشورية. فقد حفر لايارد في نمرود، العاصمة الثانية لآشور، والمعروفة باسم كالح في سفر التكوين. وفي كويونجيك ـ نينوى ـ اكتشف بين أشياء أخرى كثيرة بعض الألواح التي تصور حصار لاخيش الموصوف في سفر الملوك الثاني 18: 13-14. وقد عمل لايارد على نشر كتابه "نينوي وبقاياها" في عام 1849. وبالإضافة إلى ذلك، وفي محاولة لإثارة خيال الجمهور البريطاني فيما يتصل بالحضارات القديمة في آشور، وبشكل عام، في بلاد ما بين النهرين، روج أتباع إيفانز المسيحيين للكتاب باعتباره تأكيداً للعقاب الإلهي لنمرود ونينوى الذي أعلنه الأنبياء في الكتاب المقدس (موري 1991: 9). واستمرت الروابط بين نصوص بلاد ما بين النهرين والكتاب المقدس بعد مساعي لايارد وبوتا (كايجيل 1992: 39، 46-48؛ لارسن 1996: 22، 68، 283، 309؛ لويد 1947: الفصلان 10-12). وقد تم التعرف على أسماء شلمانصر (المذكور في الملوك 17: 13)، وحزقيا (الملوك الثاني 18-19)، ويهوذا (إشعياء 36-7)، ومناحيم السامرة على ألواح أمر بصنعها الملك الآشوري "بول" (الملوك الثاني 15-19) في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر. وفي كتابه "اكتشافات في أنقاض نينوى وبابل" الصادر عام 1853، تمكن لايارد من تقديم قائمة ببعض الحكام والمدن والبلدان الآشورية والعبرية التي وردت في العهد القديم وفي النصوص الآشورية المكتشفة حديثًا (موري 1991).

ولكن علم الآثار في بلاد ما بين النهرين لم يكن يتعلق بالكتاب المقدس فحسب؛ بل كان يتعلق بأكثر من ذلك بكثير. وتشكل كتابات لايارد المحفوظة على نطاق واسع مصدراً لا يقدر بثمن للتحقيق في نواياه، وهي المهمة التي كانت لتكون مستحيلة لولا ذلك (لارسن 1996؛ ريد 1987). وتوضح هذه الكتابات، على سبيل المثال، أن لايارد لم يعتبر قط أن الآثار الآشورية حققت التفوق الذي حققه الإغريق؛ فقد كان يرى، كما يشاطره كثيرون غيره، أن الفن الآشوري كان سلفاً أدنى من الفن الكلاسيكي. وتوضح ملاحظاته أيضاً أنه كان ينظر إلى علم الآثار باعتباره شيئاً من شأنه أن يجلب المجد لأمته، وأن فك رموز النقوش المسمارية كان مسألة شرف وطني. وكان يرى أن مشاركة بريطانيا وفرنسا في علم الآثار في بلاد ما بين النهرين أشبه بالمنافسة. فقد كتب لايارد في رسالة إلى كانينج في عام 1845: "أعتقد أننا قد نتمكن من نقل بعض المنحوتات إلى أوروبا في أقرب وقت ممكن، إن لم يكن قبل الفرنسيين". "إن هذا سيكون مهماً للغاية لسمعتنا" (في لارسن 1996: 77). وفي رسالة أخرى كتبها بعد عدة أشهر قال: "إذا أوفت أعمال الحفر بوعدها حتى النهاية، فهناك الكثير من الأسباب التي تجعلنا نأمل في أن يتغلب منزل مونتاغو [المتحف البريطاني] على تجويف اللوفر" (المصدر نفسه، 96). وبلغ التنافس ذروته عندما قامت فرق أرسلتها كل من الدولتين بالتنقيب في فيما يتعلق بفك رموز الكتابة المسمارية الفارسية،

انظر بوب (1975: الفصل 4) وأدكنز (2003).

وقد تم عرض أول القطع الرئيسية من النحت في المتحف البريطاني في عام 1852 وسرعان ما تم اعتبارها منافسة جادة لتلك الموجودة في متحف اللوفر. وكما حدث مع علم الآثار في العالم الكلاسيكي، بما في ذلك مصر، فقد أصبح علم الآثار في بلاد ما بين النهرين ساحة للتنافس الإمبراطوري. وقد انعكست الأهمية التي منحتها السلطات التراثية في إنشاء قسم جديد للآثار الشرقية في المتحف البريطاني في عام 1860 (كايجيل 1992: 38).

ويبدو أن المقاومة المحلية للاستيلاء الإمبراطوري على التراث الرافديني كانت ضئيلة في البداية. ورغم أنه كان لا بد من الحصول على التصاريح اللازمة، فإن الأدبيات لا تسلط الضوء على العوائق المشابهة لتلك التي نراها في حالة تركيا (الفصل السادس). وخلال القرن التاسع عشر، لا توجد معلومات تتعلق باهتمام العلماء المحليين بعلم الآثار. ويبدو أن عالم الآثار المحلي الوحيد كان هرمزد راسام (1826-1910)، الذي قيل عنه إنه أصبح "ربما أكثر إنجليزية من الإنجليز أنفسهم"

(ريد 1993: 59). وكما ذكر ذات مرة، فإن "هدفه كان اكتشاف الصروح غير المعروفة، وإلقاء الضوء على بعض المعالم الآشورية المهمة لإرضاء الجمهور البريطاني، وخاصة أولئك الذين يقدرون مثل هذه الاكتشافات لدراساتهم الكتابية أو الأدبية" (ريد 1993: 59، التأكيد مني). تعلم هرمز راسام تقنيات أعمال اللحام الأثرية ـ والموقف القتالي تجاه الفرنسيين ـ من لايارد. واستمر راسام لعدة سنوات بعد أن توقف لايارد عن أعمال اللحام.

وفي أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر عمل مباشرة مع القنصل في بغداد، هنري رولينسون، كبير مفكي رموز الكتابة المسمارية (مع إدوارد هينكس (أدكنز 2003: الفصل 13؛ لارسن 1996: الفصل 20؛ بوب 1975: الفصل 4) وفرانسوا لينورمانت (1837-1883))، حيث توصل إلى اكتشافات مثل اكتشاف قصر آشور بانيبال.

عاد راسام إلى علم الآثار في سبعينيات القرن التاسع عشر، والصراعات التي نشأت آنذاك تساعدنا في استكشاف صعود العنصرية في علم الآثار الأوروبي. بعد فترة دامت ما يقرب من عشرين عامًا من العمل في أماكن أخرى للحكومة البريطانية، طُلب من هرمز راسام في عام 1877 قيادة بعثة أثرية إلى آشور وبابل. كان هذا مرتبطًا باكتشاف جورج سميث (1840-1876) للوحة طينية من نينوى تشير إلى الطوفان. في عام 1866، تم توظيف سميث في المتحف البريطاني كـ "مصلح" بهدف البحث في مجموعات الألواح والوصلات بين الأجزاء. كان في الأساس مدربًا ذاتيًا في علم الآشوريات، وربما كان أول من اعترف بالتعقيد المتمثل في إقامة علاقات بين العهد القديم والمصادر الآشورية البابلية. كما قال:

يجب أن أعترف أن وجهة النظر التي يتبناها الأخوين راولينسون والأساتذة الألمان تتفق أكثر مع البيانات الحرفية للنقوش الآشورية من وجهة نظري، ولكنني غير قادر على فهم كيف يمكن للتسلسل الزمني الكتابي أن يكون منحرفًا إلى هذا الحد هنا كما تقودنا النقوش إلى الافتراض.

(موري 1991: 12).

في عام 1872 ألقى جورج سميث محاضرة في جمعية الآثار التوراتية التي تأسست حديثاً، حيث أعلن فيها عن إعادة بناء لوح ذكر فيه الطوفان العظيم. وقد أدى هذا الحدث إلى إحياء الاهتمام بآثار بلاد ما بين النهرين. وبالنسبة لرسام، فإن هذا الاكتشاف من شأنه أن يجعل علم الآثار يشغل معظم سنوات نشاطه الأخيرة. ولكن هذه المرة سوف تلطخه اتهامات واليس بودج، وهو أحد الشخصيات التي سبق ذكرها في الفصل الخامس، والذي كان في ذلك الوقت مساعداً في المتحف البريطاني. فقد اتهم بودج رسام بسرقة ألواح مسمارية أثناء الحفريات لبيعها لتجار في بغداد. وكانت سوق الآثار تعج بهذا النوع من المواد. وقد قدر أن سوق الآثار في بغداد في ثمانينيات القرن التاسع عشر كان يعرض للبيع ما بين 35 ألفاً و40 ألف نص مسماري (أندريان 1998: 46). ولم يصدق لايارد، المؤيد القديم لراسام، اتهامات بودج، فكتب إلى صديق يتهمه بنشر أكاذيبه.

ليحل محل راسام، أحد أكثر الرجال الذين عرفتهم صدقًا واستقامة، والذي لم يتم الاعتراف بخدماته العظيمة أبدًا - لأنه "زنجي" ولأن رولينسون، كعادته، استولى على الفضل في اكتشافات راسام.

(لارسن 1996: 355).

ورغم تبرئة اسم راسام في المحكمة، إلا أنه حصل على تعويض أقل كثيراً مما ادعى. ومع ذلك، تمت ترقية بودج في المتحف لمساعدته في سداد أتعابه القانونية

(لارسن 1996: 366).

وبالتوازي مع هذا البحث، قام العديد من علماء الآثار الفرنسيين بين عامي 1877 و1900 بالتنقيب في مواقع في العراق وإيران كانت مرتبطة بطريقة ما بالكتاب المقدس. وكان من بين العلماء الرئيسيين المشاركين سارزيك، ولوفتوس، وديولافوي، ودي مورجان. وفي العراق، قام نائب القنصل الفرنسي في البصرة، إرنست دي سارزيك (1832-1901) بالتنقيب في تللو، وهي مدينة جيرسو القديمة. كانت هذه واحدة من أهم المدن-العواصم في سومر القديمة، إحدى أقدم الحضارات في بلاد ما بين النهرين القديمة. كان لدى سومر العديد من المراكز الحضرية مثل إريدو، ونيبور، وأور، وأوروك (إريك في الكتاب المقدس) في دلتا نهري دجلة والفرات. في عام 1881، باع سارزيك مجموعة ورست من التماثيل والأسطوانات والأختام والألواح المنقوشة إلى متحف اللوفر. ومع ذلك، أوقف عثمان حمدي بك أعمال التنقيب حتى تم التوصل إلى اتفاق يقضي بنقل السفن إلى القسطنطينية. ومع ذلك، نجحت الدبلوماسية الفرنسية في الحصول على تأييد السلطان عبد المجيد عندما استؤنفت أعمال التنقيب في عام 1888 (إلديم 2004: 136).

وقد قام بعض علماء الآثار الآخرين القادمين من فرنسا بالتنقيب في إيران. وهناك كان الشاه الحاكم لأغلب النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو ناصر الدين شاه (حكم من 1848 إلى 1896). وقد واصل جهود أسلافه في التغريب المتحكم فيه ـ على سبيل المثال، تم إدخال التلغراف في ستينيات القرن التاسع عشر ـ ولكن المخاوف من عواقبه أدت إلى صعوبات بالغة بالنسبة للأوروبيين في الحصول على امتيازات اقتصادية. بل إن ناصر الدين شاه لم يكتف بذلك بل سعى إلى فرض نظام جديد للحكم في إيران.

قام الفنانون الإيرانيون بجولة في أوروبا في أعوام 1873 و1878 و1889. وقد ظهرت بعض التغييرات في التنمية الحضرية، وقواعد اللباس، والرعاية الصحية، والتصوير الفوتوغرافي، والسلع الفاخرة والرسم. كما درس العديد من الفنانين في أوروبا للترويج لأسلوب فارسي أوروبي جديد (أمانة 1998). وفي عام 1851، تم افتتاح مؤسسة على الطراز الأوروبي، دار الفنون، في طهران، وتبنت فصول الفن فيها النظام الذي واجهه مديرها أبو الحسن (1814-1866) أثناء رحلته الدراسية إلى إيطاليا في الفترة من 1845-1850. وعند وفاته في عام 1866، حل محله علي أكبر.مُزَيِّن الدولة، الذي درس في مدرسة الإمام الشافعي.تخرج في مدرسة الفنون الجميلة في باريس. وكان من أفضل طلابه كمال الملك، الذي تلقى رعاية لمواصلة تدريبه في باريس وفلورنسا وروما لمدة ثلاث سنوات (اختيار 1998: 59-61).

كان علماء الآثار الفرنسيون العاملون في إيران في نهاية القرن التاسع عشر هم الزوجان ديولافوا ودي مورجان، اللذان قاما بالتنقيب في مدينة سوسة، في إيران الحديثة. وفي عام 1881، قام مارسيل (1844-1920) وجين (1851-1916)4 ديولافوا بالتنقيب في قصر الملك الأخميني داريوس الأول في سوسة (القرن السادس قبل الميلاد). وبعد سنوات عاد جاك دي مورجان (1857-1924) إلى الموقع، وبعد توقيع معاهدة مع الملك موزا فريد الدين شاه، قام بالتنقيب هناك بين عامي 1897 و1902. وقد ورد ذكر سوسة في نحميا 1:1، وأستير 1:2، ودانيال 8:2. كما عثر دي مورجان على شريعة حمورابي في سوسة، والتي يرجع تاريخها إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد. وقد قدم هذا معلومات عن أقدم قانون معروف حتى ذلك الوقت، وهو مشابه بشكل ملحوظ في العديد من العناصر لقانون الشريعة العبري، وخاصة بعض العادات المشار إليها في سفر التكوين. وسرعان ما سلط المترجمون الضوء على ارتباطه بقانون موسى من أسفار موسى الخمسة، وكان أول من ترجمه هو الأب فنسنت شيل (1858-1940)، وهو دومينيكي وعالم آشوريات وكاتب مقالات.

**مدير الدراسات في الجامعة**

cole pratique des hautes e´tudes.

في منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، كان علم الآثار في بلاد ما بين النهرين تخصصاً قيد التطوير في أغلب الدول الأوروبية الكبرى (لارسن 1987: 98). ومنذ العقود الأخيرة من القرن العشرين، استكملت مشاركة بريطانيا وفرنسا مشاركة ألمانيا والولايات المتحدة. وتبلور اهتمام ألمانيا بعلم الآثار في بلاد ما بين النهرين في عام 1898 مع إنشاء الجمعية الألمانية الشرقية، وهي مؤسسة مدعومة على أعلى مستوى في المجتمع الألماني (لارسن 1987: 99).

وفيما يتصل بالجهود الألمانية، قال بودج بعد سنوات:

وقد لاحظ العديد من المراقبين الأذكياء أن ألمانيا لم تبدأ في التنقيب بشكل جدي في تلك البلدان [آشور وبابل] إلا عندما بدأت تحلم بالثراء

يمكن اعتبار جين ديولافوا واحدة من أوائل عالمات الآثار. ومن بين الرائدات الأخريات اللاتي تعاملن مع علم الآثار التوراتي الباحثة البريطانية جيرترود بيل (1868-1926)، التي نشرت كتاب "الصحراء والمزروعات" (1907) الذي تضمن ملاحظاتها عن الشرق الأوسط، وكتاب "ألف كنيسة وكنيسة" (1909) الذي تناول عملها مع رامزي في تركيا. وفي عام 1909 زارت مدينة كركميش الحثية (2 أخبار الأيام 35:20، إرميا 46:2)، ووجدت أخيضر وذهبت إلى بابل والنجف، مدينة الحج الشيعية المقدسة. وقد أدت معرفتها بالمنطقة إلى تجنيدها من قبل المخابرات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعد ذلك أصبحت المديرة الفخرية للآثار في العراق وأنشأت متحفًا في بغداد (والاش 1997).

إنشاء الإمبراطورية الألمانية الشرقية، والتي كان من المقرر الوصول إليها عن طريق سكة حديد بغداد

(بادج 1925: 293 وفي لارسن 1987: 100).

وقد شجع القناصل الألمان في بغداد على إجراء دراسات أثرية في بلاد ما بين النهرين. فقد طلب القنصل ريتشارز مراراً وتكراراً من وزارة الخارجية إرسال بعثة أثرية إلى بلاد ما بين النهرين. وفي عام 1896 اقترح إجراء أعمال التنقيب في مدينة الوركاء القديمة. وكما أوضح:

لقد تجاهل الفرنسيون والإنجليز وأميركا الشمالية هذه المدينة، وكأن القدر قد قدر لهم أن يقوموا باستخراج هذه المراكز الثقافية، هذه المدارس التي أنتجت آلاف السنين من الحكمة القديمة، إلا من أجل أمة الشعراء والمفكرين، أو ما يسمى بالدوكتا جرمانيا.

(في مارشان 1996ب: 307).

كانت إحدى أهم الحفريات الألمانية في مطلع القرن العشرين هي تلك التي أجريت في بابل (العراق)، من عام 1899 إلى الحرب العالمية الأولى على يد الألماني روبرت كولدوي (1855-1925). ولأنه تلقى تدريبًا كمهندس معماري، فقد اكتسب خبرة مبكرة في علم الآثار في اليونان والشرق الأدنى. وقد قدم أساليب الحفر الطبقي، ونتيجة لذلك، تمكن من ملاحظة الجدران الطينية المجففة بالشمس والتي شكلت معظم المباني في بلاد ما بين النهرين. كما كشف عن العديد من الألواح التي تعود في الأساس إلى الفترة البابلية الجديدة، بما في ذلك بعض الإشارات إلى يهوياكين ملك يهوذا المذكور في سفر الملوك الثاني 25:29. كما عثر على بوابة عشتار، التي تمكن من نقلها إلى برلين، على الرغم من أنه بسبب الوضع السياسي لم يتم عرضها إلا بعد سنوات، في ثلاثينيات القرن العشرين (بيرنبيك 2000). وقد قام عالم آثار آخر عمل بالتعاون مع كولدوي، وهو والتر أندريه (1875-1956)، بالتنقيب في آشور من عام 1903 إلى عام 1913، وهو الموقع الذي قدم معلومات عن آشور قبل أن تنتقل حكومتها إلى نمرود ونينوى (موري 1991: 45).

بالإضافة إلى ألمانيا، كانت الولايات المتحدة هي الدولة الأخرى التي انخرطت في علم الآثار في بلاد ما بين النهرين في نهاية القرن التاسع عشر. وقد تم تفسير الاهتمام الذي نشأ حديثًا جزئيًا من قبل العلماء الألمان الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة (لارسن 1987: 101؛ 1992: 128-129). في اجتماع الجمعية الشرقية الأمريكية في عام 1884، تم تبني قرار أوضح أن "إنجلترا وفرنسا قامتا بعمل استكشافي ملحوظ في آشور وبابل. لقد حان الوقت لأمريكا للقيام بدورها. دعونا نرسل بعثة أمريكية" (في كوبر 1992: 138). تحت إشراف ويليام هايز وارد، تم إرسال أول بعثة استكشافية على الفور في ذلك العام نفسه، 1884، بنتائج إيجابية. لقد أدى هذا في النهاية إلى بدء التدخل الأمريكي في الشرق الأدنى من خلال الحفريات في العراق في نيبور (المعروفة باسم كالنيه، سفر التكوين 10:10)، والتي أدت إلى العثور على الأرشيفات السومرية بالإضافة إلى العديد من القطع الأثرية. تُظهر مكونات الفريق كيف

لقد بدأت الاحترافية الآن تصبح هي القاعدة. وكانوا جميعًا مرتبطين بجامعة بنسلفانيا، حيث تم تشكيل الفريق من قبل وارد نفسه بالإضافة إلى جون ب. بيترز (1852-1921)، أستاذ السامية، وعالم النقوش هيرمان فولراث هيلبرشت

(1880-1900)، أستاذ علم الآشوريات

(كوبر 1992: 139، 149؛ لويد 1947: 184-185).

جاءت جامعة شيكاغو لتكمل جهود جامعة بنسلفانيا. في عام 1894، افتُتح متحف هاسكل الشرقي في جامعة شيكاغو. ولم يكن المتحف الوحيد الذي تلقى تبرعات كبيرة من قطب الأعمال الشاب جون د. روكفلر، الذي روّج بهذه الطريقة لنسخة متطرفة من النموذج البريطاني/الأميركي للتمويل الذي تم تسليط الضوء عليه في الفصل الخامس. فقد موّل روكفلر أيضًا بعثة صندوق الاستكشاف الشرقي بجامعة شيكاغو إلى بسماية (العراق، أدب القديمة، إحدى ولايات شنعار السومرية)، الواقعة جنوب نيبور، والتي استمرت من عام 1903 إلى عام 1905. وكان للموقع تسلسل زمني لا يقل عن ألفي عام يعود تاريخه إلى فترة أوروك (منتصف الألفية الرابعة قبل الميلاد)، وتم الكشف عن زقورة بالإضافة إلى العديد من المعابد وقصر وأرشيف للألواح والمنازل والمقبرة. وشكلت الألواح والمنحوتات والنقوش الحجرية البارزة الأشياء الرئيسية التي تم نقلها إلى شيكاغو (ميد 1974: 90-2؛ موري 1991: 45-53؛ باترسون 1995ب: 64).

وعلى النقيض من إيطاليا واليونان ومصر، لم تبدأ المدارس الأجنبية الأخرى في الظهور إلا في السنوات الأخيرة من الفترة التي نتناولها في هذا التحليل. فقد تأسست المدرسة الأمريكية للأبحاث الشرقية في عام 1900 "لإجراء الدراسات والبحوث التوراتية واللغوية والأثرية والتاريخية وغيرها من الدراسات والبحوث المماثلة في ظل ظروف أكثر ملاءمة من تلك التي يمكن تأمينها على مسافة من الأرض المقدسة" (في موري 1991: 35). وقد أنشئت هذه المدرسة بعد ثلاثين عاماً تقريباً من إنشاء المدرسة في أثينا (باترسون 1995ب: 63). ولم تفتح بريطانيا مدرسة بريطانية للآثار في العراق بتمويل خاص إلا في عام 1932، وهو العام الذي خضعت فيه منطقة بلاد ما بين النهرين للانتداب البريطاني. وإذا انتقلنا إلى فرنسا، فسنجد أن المنطقة كانت تضم "عدداً كبيراً" من المؤسسات، وفقاً لجران-آيمريش (1998: 268). وكانت آثار سوريا ولبنان وفلسطين والعراق وإيران تعتمد جميعها على المدرسة الفرنسية في القاهرة.

**البحث عن الأرض المقدسة: علم الآثار في فلسطين**

المستكشفون والتضاريس التوراتية والمجتمعات والنقوش (1800-1890)

هناك بعض السوابق في القرن الثامن عشر للاهتمام العلمي باللغات الفلسطينية. ومن بينها ما فعله أدريان ريلاند (1676-1718).

كان مستشرقًا وعالمًا مسيحيًا هولنديًا في العبرية، وأستاذًا للغات الشرقية في جامعة أوتريخت.

من عام 1699. نشر باللغة اللاتينية

Antiquitates Sacræ Veterum Hebræorum (1708)

Palæstina ex Monumentis Veteribus Illustrata

(فلسطين موضحة بالآثار القديمة) (1714) حيث تم تحليل المصادر السابقة بشكل نقدي. قاد غزو نابليون لمصر إلى فلسطين، حيث يبدو أنه أرسل أيضًا مستكشفين، لكن لم يخرج منه شيء مهم، ربما بسبب وصول البريطانيين وتراجع نابليون (سيلبرمان 1982: 15). وصل مستكشف بريطاني، من عام 1808 أستاذ علم المعادن في كامبريدج، إدوارد دانييل كلارك (1769-1822)، إلى هناك في عام 1801، وقام بالبحث عن المواقع التوراتية الحقيقية (المصدر نفسه 18-20).

في عام 1806، اكتشف الرحالة الألماني أولريش جاسبر سيتزن (1767-1811) مدينة جراسا في الأردن، وهي مدينة لم يرد اسمها في الكتاب المقدس، ولكن تم الإشارة إليها في عبارة "بلاد الجراسيين" (مرقس 5: 1، لوقا 8: 26، 37). في عام 1812، تم تحديد موقع مدينة البتراء، الموصوفة في عوبديا 3، 4 وإرميا 49: 16-18، من قبل السويسري يوهان لودفيج بوركهارت (1784-1817)، أحد تلاميذ كلارك. ومع اغتيال سيتزن بالسم على يد إمام اليمن ووفاة بوركهارت بالملاريا، تضاءل الدافع وراء الاستكشافات الجديدة (سيلبرمان 1982: 27). ومع ذلك، فقد تمت دراسة البتراء لاحقًا بشكل أعمق من قبل مسافرين فرنسيين: ليون دي لابورد (1807-1869) ولويس لينان دي بيلفوند (1799-1883)،

اللذين نشرا كتابهما Wndings في عام 1828.

وعلى الرغم من هذه السوابق، فإن الدراسات الحديثة تحتفظ بلقب "أب علم الآثار التوراتي" للأمريكي إدوارد روبنسون (1794-1863). كان روبنسون من أتباع الكنيسة الكونجريشنالية من نيو إنجلاند، وتلقى تدريبه في معهد أندوفر اللاهوتي في ماساتشوستس، وهو معهد تبنى نهجاً محافظاً في معارضة النهج التنقيحي الذي تدعمه جامعة هارفارد. وفي أندوفر، تلقى تعليمه على يد عالم عبري لامع، هو موسى ستيوارت (موري 1991: 15). وفي الفترة ما بين عامي 1826 و1830، درس في ألمانيا مع كارل ريتر، الذي كان ذات يوم أحد تلاميذ هومبولت، وأحد المحرضين على تطوير الجغرافيا ودراسة الهجرات (الفصل الحادي عشر). وبعد عودته إلى أميركا عُيِّن أستاذاً للأدب المقدس في أندوفر، ثم أول أستاذ للأدب التوراتي في معهد الاتحاد اللاهوتي الجديد في نيويورك، ومع ذلك فقد أقنع أساتذته الجدد بالسماح له بقضاء ثلاث أو أربع سنوات في فلسطين. وبدأ روبنسون تقليد البحث في التضاريس التوراتية. وفي كتابه الصادر عام 1841 أوضح الأسباب وراء انجذابه إلى الأرض المقدسة:

وكما هي الحال مع أغلب مواطني بلدي، وخاصة في نيو إنجلاند، فقد تركت مشاهد الكتاب المقدس انطباعًا عميقًا في ذهني منذ طفولتي المبكرة؛ وبعد ذلك في سنوات النضج، تحول هذا الشعور إلى رغبة قوية في زيارة الأماكن البارزة في تاريخ الجنس البشري. والواقع أن مثل هذا الشعور لا ينتشر في أي بلد من بلدان العالم على نطاق واسع كما هو الحال في نيو إنجلاند.

(موري 1991: 15).